جـامعة قـاصدي مربـاح - ورقـلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان :علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
فرع :العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي
تحت عنوان

تقييم مدى جاذبية مناخ الأعمال الجزائـــــري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل قانون الاستثمار الجديد 2008-2022

من إعداد الطالبة :
ـ سالمي فاطمة.

تحت إشراف الأستاذ:
علاوي محمد لحسن

نوقشت و أجيزت بتاريخ 19 جوان 2022

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ : لعمى أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الأستاذ : علاوي محمد لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الأستاذ : عشي نبيل	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

الاهداء

إلى روح الولدين العزيزين و إلى كل إخوتي و أخواتي و إلى كل قارئ استفاد من عملي المتواضع

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد على نعمة الإسلام و العقل و العلم و على توفيقي في انجاز هذا العمل فاللهم علمنا ما ينفعنا و انفعنا بما علمتنا و زدنا من فضلك العظيم يا الله

أتقدم بالشكر و التقدير لأستاذي الكريم علاوي محمد لحسن على قبوله الإشراف على مذكرتي و على توجيهاته العلمية الصحيحة و لكل من علمني حرفا في هذه الحياة و اشكر كل من قدم لي الدعم من قريب أو بعيد و كل الزملاء الذين قدموا لي يد العون و أقول شكرا لكم

الملخص

تعالج هذه الدراسة دور قانون الاستثمار الجديد، في تحسين مناخ الأعمـال الجزائري من اجل جـذب الاستثمار ألاجنبي المباشر، و هو يعد كأحد الإصلاحات و الإجراءات التنظيمية الجديدة، التي تقـــــدم ضمانات و تحفيزات تفتح شهية المستثمر الأجنبي و المحلى على السواء، للاستثمار في الجزائر حيث جاء بإعادة تنظيم المؤسسات المتعلقة بالاستثمار، و معالجة الطعون التي تخص تظلمات المستثمرين و العمل على تقليل الإجراءات التي تتعلق بالاستثمار، هذا القانون من شانه أن يعزز من تحسين مراتبها في المؤشرات الدولية مستقبلا، و حل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد كتبعيته لقطاع المحروقات ،و مشكل التضخم و البطالة من خلال توقعات في زيادة استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا زيادة عدد المشاريع المحلية و رفع التجميد عن بعضها و التي ستساهم في النمو مستقبلا.

الكلمات المفتاحية :

استثمار – قانون الاستثمار – استثمار أجنبي مباشر – مناخ أعمال –حوافز ممنوحة – ترقية استثمار.

Summary

This study addresses the role of the new investment law in improving the business climate in Algeria to attract foreign direct investment. The new law is considered one of the reforms and new regulatory measures that provide guarantees and incentives to attract both foreign and local investors to invest in Algeria. It involves reorganizing institutions related to investment and addressing complaints from investors, as well as reducing investment-related procedures. This law has the potential to improve Algeria's rankings in international indicators in the future and address economic problems such as its dependence on the hydrocarbon sector, inflation, and unemployment. It is expected to attract more foreign direct investment and increase the number of local projects, lifting some restrictions and contributing to future growth.

The Key Words:

Investment - Investment Law - Foreign Direct Investment (FDI) - Business Climate - Granted Incentives - Investment Promotion.

Résumé

Cette étude aborde le rôle de la nouvelle loi sur les investissements dans l'amélioration du climat des affaires en Algérie afin d'attirer les investissements directs étrangers. La nouvelle loi est considérée comme l'une des réformes et nouvelles mesures réglementaires qui offrent des garanties et des incitations pour attirer à la fois les investisseurs étrangers et locaux à investir en Algérie. Elle implique la réorganisation des institutions liées à l'investissement et le traitement des plaintes des investisseurs, ainsi que la réduction des procédures liées à l'investissement. Cette loi a le potentiel d'améliorer le classement de l'Algérie dans les indicateurs internationaux à l'avenir et de résoudre des problèmes économiques tels que sa dépendance au secteur des hydrocarbures, l'inflation et le chômage. On s'attend à ce qu'elle attire davantage d'investissements directs étrangers et augmente le nombre de projets locaux, levant certaines restrictions et contribuant à la croissance future.

les mots clés :

Investissement - Droit des investissements - Investissement direct étranger - Climat des affaires - Incitations accordées - Promotion des investissements.

فهـــرس المحتويـات

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	**شكر و تقدير**	ب
02	**الإهداء**	ت
03	**الملخص بالعربية**	ث
04	**الملخص بالانجليزية**	ج
05	**الملخص بالفرنسية**	ح
06	**فهرس المحتويات**	خ
07	**فهرس الجداول**	ر
08	**فهرس الأشكال**	ز
09	**فهرس الرموز**	س
10	**مقدمة عامة**	ش
11	طرح إشكالية الدراسة	ص
12	فرضيات الدراسة	ض
13	أهمية الدراسة	ض
14	أهداف الدراسة	ض
15	دوافع الدراسة	ض
16	حدود الدراسة	ط
17	منهج الدراسة	ظ
18	الدراسات السابقة	ط
19	هيكل الدراسة	ع
20	**الفصل الأول: دراسة نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر و مناخ الأعمال**	01
21	**مقدمة الفصل الأول**	02
22	**المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر**	03
23	المطلب الأول : تعريف الاستثمار	03
24	المطلب الثاني : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	03
25	المطلب الثالث : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	05
26	المطلب الرابع :أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	07
27	**المبحث الثاني : أهمية و دوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**	09
28	المطلب الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	09
29	المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	09
30	المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	10
31	**المبحث الثالث : ماهية مناخ الأعمال**	12

32	المطلب الأول : تعريف مناخ الإعمال	12
33	المطلب الثاني : خصائص مناخ الأعمال	13
34	المطلب الثالث :أهمية مناخ الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	14
35	**المبحث الرابع : عناصر مناخ الأعمال**	15
36	المطلب الأول : الجانب السياسي	15
37	المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي	15
38	المطلب الثالث : الجانب الاجتماعي و الثقافي	18
39	المطلب الرابع :الجانب التكنولوجي و القانوني	19
40	**المبحث الخامس : مؤشرات مناخ الإعمال**	21
41	المطلب الأول : مؤشر سهولة أداء الأعمال	21
42	المطلب الثاني : مؤشر الحرية الاقتصادية	22
43	المطلب الثالث : مؤشر التنافسية العالمي	23
44	المطلب الرابع : مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	25
45	المطلب الخامس : مؤشر المخاطر القطرية	26
46	**خلاصة الفصل الأول**	30
47	**الفصل الثاني : تحليل أبعاد قانون الاستثمار الجديد في تحسين مناخ الأعمال في الجزائري 2008- 2022**	31
48	**مقدمة الفصل الثاني**	32
49	المبحث الأول : :الإطار المؤسساتي لتنظيم الاستثمار في الجزائر	33
50	المطلب الأول : الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	33
51	المطلب الثاني : المجلس الوطني للاستثمار	37
52	المطلب الثالث : اللجنة الوطنية للطعون	38
53	المطلب الرابع : أهداف و شروط قانون الاستثمار الجديد	39
54	المطلب الخامس : ضمانات قانون الاستثمار الجديد	39
55	**المبحث الثاني : الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار الجديد**	41
56	المطلب الأول : نظام القطاعات	41
47	المطلب الثاني : نظام المناطق	42
58	المطلب الثالث : نظام الاستثمارات المهيكلة	43
59	**المبحث الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر 2008-2022**	45
60	المطلب الأول : تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر 2008-2022	45
61	المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2008-2022	48
62	المطلب الثالث : التوزيع القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2008-2022	49
63	**المبحث الرابع : مؤهلات مناخ الأعمال في الجزائر** 2008-2022	51
64	المطلب الأول : الجانب السياسي لمناخ الأعمال في الجزائر 2008-2022	51

65	المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي لمناخ الأعمال في الجزائر 2008-2022	52
66	المطلب الثالث : الجانب الاجتماعي و الثقافي لمناخ الأعمال في الجزائر 2008-2022	64
67	المطلب الرابع : الجانب التكنولوجي و القانوني لمناخ الأعمال في الجزائر 2008-2022	64
68	**المبحث الخامس : آفاق تطوير و جذب الاستثمار الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الجديد وفقا للمؤشرات الدولية 2008-2022**	67
69	المطلب الأول : مؤشر سهولة أداء الأعمال	67
70	المطلب الثاني : مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	70
71	المطلب الثالث : مقارنة الأداء بين الجزائر و مصر و المغرب	71
72	المطلب الرابع : دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر	73
73	**خلاصة الفصل الثاني**	77
74	**الخاتمة**	78
75	**المراجع**	81
76	**الملاحق**	87

فهرس الجداول

الجدول	العنـــــوان	الصفحة
1-1	فئات توزيع درجات الحرية لمؤشر الحرية الاقتصادية	23
2-1	مكونات مؤشر المخاطر السياسية	27
3-1	مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية	27
4-1	مكونات مؤشر المخاطر المالية	28
5-1	مكونات المؤشر البيرومونى للمخاطر القطرية	28
1-2	يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مليار دولار)	45
2-2	عدد المشاريع و الشركات العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015	46
3-2	أهم الدول المستثمرة في الجزائر إجمالي الفترة 2015/01 إلى 2019/12	48
4-2	توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر	49
5-2	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10قطاعات (إجمالي الفترة 2015/01-2019/12)	49
6-2	تطور تكلفة المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة للجزائر خلال 2010-2019	50
7-2	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر و المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيه	52
8-2	معدلات التضخم للفترة 2008 إلى 2022	53
9-2	يمثل معدلات البطالة للفترة 2008-2022	54
10-2	يمثل تطور الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة 2008-2022	56
11-2	يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	57
12-2	نسب الضريبة على الدخل	60
13-2	اتفاقيات منع الازدواج الضريبي	62
14-2	يمثل تطور عدد السكان خلال فترة 2008-2021	64
15-2	عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف النقال حسب المتعامل	65
16-2	تقييم و ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال	69
17-2	تقييم و ترتيب الجزائر في مؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	71
18-2	تقييم عناصر مؤشر سهولة الأداء لسنتي 2019 - 2020 لكل من الجزائر و المغرب و مصر	71
19-2	يمثل قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان .ج .ا للجزائر و المغرب و مصر	72
20-2	الرتبة و قيمة الأداء للجزائر و المغرب و مصرفي مؤشر ضمان للفترة 2017-2019	72
21-2	20-2 نتائج التحليل ببرنامج SPSS	75

فهرس الأشكال

الشكل	العنـــــوان	الصفحة
1-2	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر/مليون $	46
2-2	تكلفة الاستثمارات الواردة للجزائر 2008-2015 /مليون/$	47
3-2	عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر 2008-2015	47
4-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2008-2022	53
5-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر 2008-2022	54
6-2	تطور معدل النمو و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال 2008-2020	56
7-2	تطور سعر الصرف في الجزائر 2008-2022	58
8-2	مكونات مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	70

فهرس الرموز

العنـــــصر	الرمز
الاستثمار الأجنبي المباشر	IDF
الناتج المحلي الإجمالي	PIB
معدل النمو	OGR
سعر الصرف	TCH
التضخم	INF
مؤشر سهولة الأداء	EPI
مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	IT
الضريبة على الدخل	IRG
الضريبة على أرباح الشركات	IBS
الضريبة على القيمة المضافة	TVA
مجموعة العوامل	م ع

مقدمـــــــــة

بظهور العولمة زادت سرعة الاتصالات و تطورت مما أتاح حرية انتقال رؤوس الأموال و السلع و الخدمات عبر الحدود بين مختلف الدول وهو ما شجع كل دولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد العالمي كونها تشكل أهم مصدر للتمويل الدولي و هو ما أدى إلى تنافس دول العالم سواء المتقدمة أو النامية من اجل جذب اكبر قدر ممكن منها للحصول على ما هو جديد من علوم و تكنولوجيا و خبرات غير موجود لديها أو من اجل النهوض بالتنمية كما هو الحال في الدول النامية. التي هي بحاجة لهذه الاستثمارات أكثر من الدول المتقدمة لإعطاء دفعة قوية لعجلة التنمية فيها كونها تسير بوتيرة ضعيفة و ذلك من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي و سد الفجوة بين معدلات الادخار و الاستثمار المحلي.

و مع حاجة الدول المتقدمة إلى توظيف فوائضها المالية خارج الحدود بعدة أشكال و التي من بينها الاستثمارات مباشرة في دول مضيفة مع الفائدة لكلا الطرفين حيث أن الاستثمارات المباشرة لا تنتج عنها مديونية و التزامات تعاقدية كالتي تكون في القروض كما أنها غير خاضعة للمشروطية التي تخضع لها المساعدات الدولية أو القروض و هو ما أعطاها أهمية بالغة و جعل التنافس الشديد عليها.

بما أن القوانين و التشريعات التي تسنها الدولة تعتبر هي المحفز أو المنفر الأساسي في عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها فهي تقوم بالعديد من الإصلاحات على مستوى تشريعاتها الداخلية و قوانينها الاقتصادية بتقديم الحوافز و التسهيلات الجمركية و الضريبية و المؤسسية بغرض إصلاح بيئة الأعمال و إزاحة كل العراقيل أمام المستثمر الأجنبي مما يشجعه على القدوم إليها من اجل الاستثمار .

و الجزائر كغيرها من الدول تريد النهوض باقتصادها و تسريع عملية التنمية لذلك تعمل على جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية لما لها من أهمية في تحقيق مستويات عالية في معدلات النمو و الاستفادة من التكنولوجيا و الخبرات الحديثة في التسيير و طرق الإنتاج الحديثة عن طريق التوظيف للعمال المحليين في هذه الاستثمارات و تدريبهم.

فبالرغم من عديد المزايا التي تشجع المستثمر الأجنبي على القدوم و الاستثمار فيها من موقع جغرافي و توفر للمواد الأولية و اليد العاملة إلا إن بيئتها التشريعية بقيت غير محفزة لجذبه و هو ما حتم عليها القيام بعدة إصلاحات و تعديلات شاملة في قوانينها المالية و الاقتصادية الخاصة بالاستثمار من صدور قانون النقد و القرض عام 1990 وصولا إلى القانون الجديد 2022 .

طرح الإشكالية :

إن لمناخ الأعمال دور فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تقوم كل دولة في العالم على تحسينه. و الجزائر بصفتها إحدى الدول النامية التي تسعى للتنمية فإنها و على مدى عقود من الزمن إلى الآن قامت بعدة إصلاحات و تعديلات على قوانين الاستثمار من اجل تحسين بيئة الأعمال بتهيئة الأوضاع المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و منه نصيغ الإشكالية التالية:

هل تستطيع الجزائر تحسين مناخ أعمالها بتقديم الضمانات و التحفيزات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأوضاع السائدة في العالم خلال الفترة من 2008 إلى 2022 ؟

الإشكاليات الفرعية :

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر و ما واقعه في الجزائر؟
- ما مواصفات مناخ الأعمال و ما واقعه في الجزائر خلال 2008 إلى 2022؟
- ما هي التحفيزات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد ؟
- ما هو تأثير قانون الاستثمار الجديد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2008 إلى 2022 ؟

فرضيات الدراسة :

- مناخ الأعمال في الجزائر محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- جاء قانون الاستثمار الجديد بعدة تحفيزات ضريبية و جمركية من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قانون الاستثمار الجديد قضى على العديد من العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية موضوع الدراسة في كون الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم التمويلات الدولية و أحسنها وللحصول عليه و استقطابه لا بد من تهيئة مناخ الأعمال حتى يسهل عمل المستثمر الأجنبي .و من هنا تبرز أهمية الدراسة من خلال تأثير قوانين الدولة المضيفة على مناخ أعمالها و بالتالي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف دراسة موضوع (تقييم مدى جابية مناخ الأعمال الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل قانون الاستثمار الجديد 2008 – 2022) فيما يلي :

- التعرف على الاستثمارات الأجنبية و أهميتها في اقتصاد الجزائر للفترة المدروسة.
- التعرف على قانون الاستثمار الجديد في الجزائر و التسهيلات التي جاء بها من اجل تحسين مناخ الأعمال لجذب مشاريع المستثمرين الأجانب.
- تقييم مناخ الأعمال بصدور قانون الاستثمار الجديد.

دوافع اختيار الدراسة :

إن اختياري لموضوع "تقييم مدى جابية مناخ الأعمال الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل قانون الاستثمار الجديد 2008 – 2022" هو كون الموضوع اقتصادي و يخص الجزائر التي تسعى إلى

تحسين مناخ أعمالها بالقيام بالتعديلات في قوانين الاستثمار على مدى سنوات من اجل جذب اكبر عدد من المستثمرين الأجانب للاستقرار فيها.

حدود الدراسة :

خلال الدراسة نلتزم بالحدود التالية :

- تقييم مناخ الأعمال حسب بعض المؤشرات و المعلومات المتوفرة
- دراسة الموضوع على ضوء ما جاء في قانون الاستثمار الجديد
- فترة الدراسة تكون من 2008 إلى 2022 فترة تطور ملحوظ للإصلاحات وسنة صدور قانون الاستثمار حسب توفر الإحصاءات.

منهج الدراسة :

المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي بالإضافة إلى التحليلي كونه يناسب الدراسات الاقتصادية بوصف ظاهرة الاستثمار الأجنبي من مختلف الجوانب و خصائصها و العوامل المؤثرة فيها و تحليلها.

الدراسات السابقة:

أولا : الدراسات سابقة المحلية

- محمد خليل بوحلايس/معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .جامعة العربي بن مهيدي باتنة 2009/2008 رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية .تحدثت عن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و جهود الجزائر من اجل استقطابها و المتمثلة في الإصلاحات التشريعية و القوانين و إصلاح مناخ الأعمال و خلصت إلى إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر أدت إلى التحسين التدريجي لمناخ الأعمال و تحفيز المستثمر الأجنبي.ترتيب الجزائر المتأخر في المؤشرات الدولية و الإقليمية لمناخ الأعمال يعكس عجزها في انتهاج سياسة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تركزها في قطاع المحروقات. كما أن الاستثمارات الوافدة ضعيفة مقارنة بدول أخرى
- **مصلحة يحيي** /دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ـ دراسة مقارنة بين الجزائر و بولونيا ـ جامعة فرحات عباس – سطيف -2011 /2012 رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تطرقت إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العالمية و كذلك اهتمام المستثمر ببيئة الأعمال في البلد المضيف عند دراسة مشروعه و قامت الدراسة بالتطرق لمناخ الأعمال بشكل مفصل و خلصت إلى إن الجزائر بالرغم من قيامها بإصلاحات إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي إليها يبقى ضعيف لان بيئة أعمالها لم تكتمل بعد .
- **سعيدي يحيى** /تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- جامعة منتوري قسنطينة 2006 - 2007 رسالة دكتوراه دولة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تطرقت الدراسة إلى مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته في النمو الاقتصادي كما وضحت اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي على مستوى العالم و الدول النامية و توصلت إلى أن هذه الاتجاهات تغيرت خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي و توجه الدول نحو اقتصاد السوق مما أعطى أهمية للدول النامية كمضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .و قامت الدراسة أيضا بتحليل المحيط الاقتصادي الكلي و أثره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و المعيقات التي تواجهه.

- **شاقور جلطية فايزة** /معوقات الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات 2000- 2010 جامعة وهران .رسالة ماجستير .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية 2013/2012 تطرقت إلى نوعية النظام السياسي و رؤيته للاستثمار الأجنبي المباشر و تدفقه فهي تعطي طابع مترددا و حذرا إزاء الرؤية المستقبلية من موقع الاستثمار الأجنبي في مخططات التنمية و تطرقت إلى المناخ الإداري في الجزائر و علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر إذ تعتبر البيروقراطية و الفساد و طول الإجراءات من المعيقات التي تواجه المستثمرين الأجانب و حتى في التعديلات و التشريعات التي تشجع الاستثمار لم تخلو من المعيقات .فبالرغم من التحسن المستمر لبعض المؤشرات إلا انه لا يعتبر غير كافي لتحسين بيئة الأعمال.

ثانيا : دراسات سابقة أجنبية

- Hadgila Krifa : (مناخ الأعمال و المخاطر السياسية و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية)الورقة بحثت في اكتشاف الروابط بين المخاطر السياسية و مناخ الأعمال و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل تجريبي لتقدم نتائج مدعومة بشكل أفضل فيما يتعلق بهذه الروابط حيث استخدمت نموذجين نموذج التأثير الثابت و الديناميكي لعينة من 33 بلد ناميا للفترة 1996-2008 و توصلت إلى أن انخفاض المخاطر السياسية يرتبط بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا ظروف العمل المواتية.
- Leonard K cheng and Yunk Kwan : (ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ التجربة الصينية) تحدثت الورقة عن تقدير أثار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 29 منطقة في الصين عام 1985 -1995 وجد أن السوق الإقليمي الكبيرة و البنية التحتية الجيدة و السياسة التفضيلية كان لها تأثير إيجابي و لكن تكلفة الأجور كان لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر و كان تأثير التعليم إيجابيا لكن ليس ذو دلالة إحصائية و كان للاستثمار الأجنبي تأثير قوي لذلك لم يكن هناك تقارب في توازن أرصدته في المناطق و لكن كان هناك تقارب في انحرافات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- Eduard Borensztein.Jose de Geregorio.Jong Wha Lee:(كيف يؤثر الاستثمار على النمو الاقتصادي؟) تحدثت الدراسة عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الصناعية على

النمو الاقتصادي باستخدام بيانات 69 دولة نامية على مدى العقدين الماضيين و توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا و يساهم نسبيا في النمو أكثر من الاستثمار المحلي .و مع ذلك فان الإنتاجية الحدية الأعلى للاستثمار الأجنبي المباشر لا تستمر إلا عندما يكون للبلد المضيف حد ادني من مخزون رأس المال البشري إضافة إلى انه له تأثير في زيادة إجمالي الاستثمار في الاقتصاد أكثر من واحد مقابل واحد مما يسير إلى غلبة تأثير التكامل مع الشركات المحلية.

نلاحظ إن هذه الدراسات ركزت على أهمية تحسين مناخ الأعمال في الدول النامية و في الجزائر و مقارنتها بدول نامية و هي تتفق مع دراستي كونها تطرقت إلى الإصلاحات وتشريعات التي تمت سابقا لتحسين بيئة الأعمال من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

هيكل الدراسة :

- **الفصل الأول: دراسة نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر و مناخ الأعمال**

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : أهمية و دوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث : ماهية مناخ الأعمال

المبحث الرابع : عناصر مناخ الأعمال

المبحث الخامس : مؤشرات مناخ الإعمال

- **الفصل الثاني : تحليل أبعاد قانون الاستثمار الجديد في تحسين مناخ الأعمال في الجزائري 2008- 2022**

المبحث الأول : :الإطار المؤسساتي لتنظيم الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني : الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار الجديد

المبحث الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الرابع : مؤهلات مناخ الأعمال في الجزائر

المبحث الخامس : آفاق تطوير و جذب الاستثمار الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الجديد وفقا للمؤشرات الدولية

الفصل الأول

دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و مناخ الأعمال

مقدمة الفصل الأول:

للنهوض بالتنمية فان أي دولة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهذا لا يتأتي إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية القادمة من خارج الحدود ـ لتعوض النقص في المدخرات المحلية ـ التي أصبح انتقالها سهلا مع انتشار العولمة بسهولة الاتصالات و سرعتها و تحرير التجارة و إنشاء التكتلات الاقتصادية ...و تمثلت رؤوس الأموال خاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعطي دفعة قوية للتنمية إذا ما نجحت الدولة المضيفة في جذبه بتوفير مناخ الأعمال المناسب .

و نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العالمية و دوره في التأثير على التنمية في البلد المضيف و أهميته بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات لاختراق الأسواق زاد الاهتمام به من قبل المفكرين و الهيئات الدولية كمحرك لعولمة الاقتصاد.

مع اهتمام دول العالم بالاستثمار الأجنبي المباشر و اعتباره كأحسن مصدر للتمويل الدولي و التخلي عن فكرة كونه استعمار سياسي و تبعية اقتصادية و معرفة مزاياه التي لا حدود لها أصبح التنافس بينها حاد من اجل جذب اكبر عدد منه للاستفادة من مزاياه .و ذلك من خلال سعي كل بلد لتحسين مناخ الأعمال ليكون أحسن من غيره من البلدان من خلال القيام بالإصلاحات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية و القانونية و الثقافية حتى يقنع المستثمر باتخاذ قراره بالقدوم إليه كونه مناخ أحسن من غيره بما لديه من جاذبية للتوطين فيه.

و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : أهمية و دوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث : ماهية مناخ الأعمال.

المبحث الرابع : عناصر مناخ الأعمال.

المبحث الخامس : مؤشرات مناخ الأعمال .

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر هو اتخاذ قرارات إستراتيجية على المدى الطويل بهدف الحصول على أرباح و دخول مستمرة و قد كان هو الأداة الرئيسية لإنشاء الشركات المتعددة الجنسيات و دخولها التجارة الدولية من خلال إنشاء الفروع في مختلف الدول و التوطن بها و توزيع نشاطها الإنتاجي بها.

المطلب الأول : تعريف الاستثمار

هناك عدة تعاريف للاستثمار و يمكن تعريفه

لغة :مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب و أيضا (يعني استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال و ينمو بذلك عبر الزمن) [1]

أما اصطلاحا :عرف بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة و لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال. النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم . المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.

و عرف أيضا بأنه (إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة ثم توجيه هذه الأموال للاستثمار و ليس للاكتناز).كذلك (توظيف الأموال في أصول متنوعة – أصول متداولة أصول ثابتة و أصول أخرى) [2]

المطلب الثاني : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين و الهيئات و المؤسسات الدولية من بينها :

- يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة .[3]
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات تحدث لإقامة مشروع أو السيطرة على شركات أجنبية.

مفهوم السيطرة معرف بنسبة الحصول على أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي النسبة المئوية تختلف حسب قانون كل بلد.حاليا الحد الأدنى هو الحصول على نسبة 10% من أصول الشركة من طرف المستمر الأجنبي .[4]

---

[1] زوقارت نادية .تحليل مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة دول شمال إفريقيا بالتركيز على الجزائر للفترة 1980-2015 /أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .تخصص اقتصاد/جامعة قاصدي مرباح ورقلة / 2017-2018. ص3

[2] نفسه ص 4

[3] عبد الكريم كاكي – الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية – مكتبة حسين العصرية لبنان – 2013 ص 16

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي : الأموال الأجنبية (حكومات أو أفراد أو شركات) التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية و تأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد و ضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة .[5]
- تعريف BERTRAND BELLON

الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلده الأصلي و يقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف مع قيامه بالإشراف على المشروع و يعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر.[6]

- تعريف هيكل عبد العزيز فهمي

((الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى بشراء هذه الشركات أو بإنشاء شركات جديدة و تزويدها برأس مالها الأساسي أو الزيادة في رأس مال شركات موجودة أصلا و يتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر و تدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.)) [7]

يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار في الأعمال التجارية لبلد ما من قبل شركة في بلد أخر في الغالب يكون الاستثمار في الإنتاج إما عن طريق شراء شركة في البلد المستهدف أو عن طريق توسيع عمليات شركة قائمة في ذلك البلد. [8]

- تعريف صندوق النقد الدولي

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي ،الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر . و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة) بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة .

كما عرفه في وثيقة أخري ب : ''المال المستثمر في دولة أخرى و يشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة و يتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة و المشروعات التابعة لمشروعات أجنبية و العقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج '' [9]

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)

---

[4] نفسه

[5] عبد الكريم كاكي مرجع سابق ص 17

[6] نعيمة أوعيل/ واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005 ص 12

[7] نفسه

[8] Ramesh Kumar/Pinki Rani – Foreign derect investsment-international journal of multisciplinary educational research-ISSN volume 3.issue3(1) march 2014.

[9] عبد الكريم كاكي / مرجع سابق ص18 ،19

عرفته في عام 1999 بأنه تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع جديد أو عاملا و قائما بالفعل [10]

- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE)

الاستثمار الأجنبي المباشر على انه كل شخص طبيعي كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة كل حكومة كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة (ارتباط) فيما بينهم كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر و يعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي. [11]

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

الاستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة العالمية للتجارة يسمح بإجراء التبادل بين السلع و الخدمات على المستوى الدولي . كما يعمل على تنشيطها و لكن لا يمكن أن يحل محل صادرات الدولة.

- تعريف المشرع الجزائري : عرفه في القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03 يوليو 2001 و المتضمن قانون المناجم والاستثمار الأجنبي المباشر على انه :
- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في راسم المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية [12]

من خلال هذه التعاريف يمكن صياغة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار لفرد أو مؤسسة خاصة أو عامة لدولة معينة في بلد آخر و تملكه للاستثمار كليا أو جزئيا بشكل يكفل له حق المشاركة في الإدارة و التسيير أو القيام بالإدارة و التسيير كليا من طرفه.

المطلب الثالث : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف الرئيسي من الاستثمار الأجنبي المباشر هو تصريف الفائض من السلع و المنافسة في اكتساب كل ما هو جديد بالنسبة للدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فهو تسريع عملية التنمية الاقتصادية لذلك فهي تعمل على إيجاد كل الوسائل لجذب هذه الاستثمارات إليها من خلال تهيئة الأسباب لكي تتمكن من

[10] عبد الكريم كاكي مرجع سابق ص 19
[11] نفسه ص21
[12] نفسه

الاستقرار فيها (فمن بين العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي النظرية الحديثة للنمو الذاتي تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي.) [13]

كما أن أي حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية هدفها تحقيق اكبر عائد ممكن و هو هدف كل مستثمر من وراء استثمار أمواله.لذلك نجد الأهداف تتمثل في :

أهداف الشركات الأجنبية :

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع من خلال المفاضلة بين المشاريع و اختيار الأقل خطورة و العمل على التنويع في الاستثمارات حتى لا تنخفض قيمة موجوداتها جراء تقلبات السوق و تغيرات الأسعار كي يتجنب الخسارة.
- الاستفادة من عنصر انخفاض التكلفة في الدول المستثمر فيها فالأيدي العاملة تكون اقل تكلفة من البلد الأم و كذا تكلفة المواد الخام والمساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المضيفة .
- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار و التخفيضات الضريبية و الإعفاءات الجمركية التي تقدمها الدولة المضيفة من اجل تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إليها.
- البحث عن الموقع و التمركز بالقرب من مصادر المواد الأولية من اجل تقليل التكاليف و زيادة الأرباح.
- سهولة المنافسة بينها و بين الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج و تملك التكنولوجيا.
- البحث عن وسائل لاختراق الأسواق الدولية لان الأسواق في البلد الأم قد تشبعت من منتجاتها.

بالنسبة للبلد المضيف :

- الحصول على التكنولوجيا الحديثة و تغيير الهيكل الاقتصادي للإنتاج.
- رفع القدرة التصديرية للبلد المضيف مما يدعم رصيد ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملة الصعبة.
- جلب رؤوس الأموال للاستثمار و تخفيف حدة البطالة.
- تقليل الواردات بالاستفادة من منتجات الاستثمار الأجنبي التي تنتج محليا و باقل تكلفة من استيرادها.
- الاستفادة من الخبرات الإدارية المتطورة و تدريب العاملين المحليين على استعمال وسائل الإنتاج الحديثة و طرق التسيير.
- محاولة دخول الدولة المضيفة أسواق تجارية جديدة و تحسين الحركة التجارية بينها و بين العالم الخارجي.

[13] عبد الكريم كاكي مرجع سابق ص40

بالنسبة للدول المتقدمة المضيفة

- زيادة اكتساحها للأسواق العالمية و تحسين ميزان المدفوعات.
- الوصول للاكتفاء الذاتي.
- القضاء على البطالة و الإبقاء على صناعتها التي تكتسي شهرة عالمية.
- الاستفادة من النظم المتطورة و غير الموجودة في الدول الأخرى.
- الاحتفاظ بقدر كبير من العملة الصعبة للاقتصاد.

المطلب الرابع : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتفرع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدة أنواع و أهمها ما يلي :

- **الاستثمارات المشتركة**

هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي هو استثمار مشترك بين شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة كما أن هدف المشاركة تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءة الاختراع و العلامات التجارية ...الخ حيث يكون احد الأطراف شركة دولية تمارس حقا كافيا من إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه [14] و نسبة المشاركة في المشروع تكون حسب القانون الداخلي للدولة المضيفة. و هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحبب لدى الدول النامية خاصة .

- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي**

هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المقام في الدولة المضيفة يكون ممتلك كليا من قبل المستثمر الأجنبي و يتمثل خاصة في الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشا فروعها للإنتاج و التسويق خارج بلدها الأصلي و تحصل على الملكية الكاملة عن طريق :

- بناء مشروع جديد تماما .
- شراء مشروع قائم بالفعل.
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على عمليات التوزيع التي تملكها تلك الشركة.

و هذا النوع من الاستثمار هو المفضل لدى هذه الشركات لكنه غير محبب بالنسبة للعديد من الدول المستقبلة و نجدها مترددة في منح الشركات الملكية الكاملة للمشاريع بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية و الحذر من احتكار هذه الشركات للسوق المحلي فيها.

[14] عبد القادر مطاي .الإصلاحات المصرفية و دورها في جلب و تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر- مذكرة ماجيستير /علوم اقتصادية- نقود بنوك و مالية/ جوان 2006 - ص 33

- **الاستثمار في المناطق الحرة**

تعريف الاسكوا

مناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة وهي أراض تدار بحسب قوانين خاصة وقوانين داخلية، وهي مستثناة من القوانين التي تحكم الدولة التي تنتمي إليها. هذه المناطق هي مستثناة من مجال عمل السلطات الجمركية وتتمتع بالحرية الكاملة في التدفقات الداخلية والخارجية من السلع والبضائع. مناطق التجارة الحرة هي أيضا أماكن يتوافر فيها مناخ أكثر ملائمة لزيادة حجم التجارة والتصدير لبعض النشاطات التجارية والصناعية، مقارنة بالأجزاء الأخرى من الوطن. في مناطق التجارة الحرة، يمكن تخزين البضائع، وإعادة تغليفها، والتلاعب بها وتلفها أو التغيير فيها أو تبديلها. لقد تنامت المناطق الحرة بأعداد كبيرة في ظل العولمة، في حين كانت لعقود خلت، موجودة بشكل محدود جدا. الآن يوجد أكثر من خمسة ألاف منطقة حرة في العالم.[15]حيث بلغ 5400 في 2018 و 127 في المنطقة العربية حسب إحصائيات الاسكوا مثلا منطقة *بلارة *بالجزائر .

- **الاندماج و الاستحواذ**

و هو عبارة عن اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد حيث تستولي إحدى الشركات عن الشركة الثانية فتظل قائمة و يختفي كيان الأخرى و الهدف من هذه العملية هو زيادة القدرة التنافسية للشركة و امتدادها الجغرافي و توسيع حصتها في السوق العالمي و تشكل عمليات الاندماج و الاستحواذ الذي يكون بالاستيلاء على 50% من أسهم الشركة المستهدفة سمة من سمات الشركات العابرة للحدود.

- **مشروعات التجميع**

وهو شكـــل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يضل العمـــل في نطـــاق اتفاقية بين الطرفين، من جهة الأجنبي بصفته صاحب علامة تجارية أو صاحب مواصفة قياسية لمنتج معين يريد، من خلال التجميع في دخوله السوق المحلية دون انتقال استثماراته بشكل مباشر ولكن بانتقال منتجه مجزأ وسط الحلقة الإنتاجية أو التجميع في آخر الحلقات الإنتاجية حسبما تقتضي الاعتبارات الإستراتيجية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر التي غالبا ما تكون شركات دولية النشاط.

[15] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤسسات الإمام الصدر، والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية /https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

المبحث الثاني : أهمية و دوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة يأخذها من المفكرين والدول كمـــا أن له مجموعـــة من الدوافع و الأهداف و المحددات سواء من جانب الدول المضيفة أو الدول المانحة له ، ولهذا قمنا بتخصيص هذا المبحث لنتناول فيه ما يلي :

المطلب الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتسابق دول العالم قاطبة -المتقدمة منها و النامية- منذ شيوع اقتصاد السوق، إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتودد إلى المستثمرين العالميين والشركات المتعددة الجنسيات من خلال عرض رزمة من الحوافز، على أمل استقطابهم والظفر بحصة من استثماراتهم في الخارج.لأنها بمشاركة رؤوس أموال هذه الشركات تستطيع النمو أكثر بالتكامل مع المدخرات المحلية لزيادة تكوين رؤوس الأموال حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل مصدر تمويل خارجي متاح خاصة بالنسبة للدول التي عجزت فيها المدخرات المحلية كما انه ساهم في مسيرة تكامل الاقتصاد العالمي و ربط الأسواق المالية و أسواق العمل و زيادة الأجور و إنتاجية رأس المال للدول المضيفة لذلك على الدول النامية هيكلة نظمها لإيجاد المناخ المناسب لانسياب الاستثمارات إليها كونه يشجع على الاندماج الاقتصادي و إقامة علاقات تجارية فعالة في المجال الاقتصادي.

يزيد من توطيد العلاقة بين البلدين و يوفر الشروط التي تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بينهما على المدى الطويل.

وتحقق هذه الاستثمارات مكاسب مهمة لفائدة البلدان النامية، وتعود عليها بمجموعة من المنافع مثل:

- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.
- نقل الخبرات والمعرفة، وتوطين التكنولوجيا.
- توفير مصادر تمويل جديدة بالعملة الصعبة.
- خلق فرص عمل إضافية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع المستثمر الأجنبي (الدولي) :

- البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدون.
- التخلص من مخزون سلعي راكد و من التكنولوجيا المتقادمة
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة المقر

- البحث عن أسواق جديدة و النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية
- اختيار منتجات جديدة و استخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية و الميدانية
- البحث عن أرباح ضخمة [16]
- التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة
- الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة
- استغلال الموارد الخام المتاحة للدولة المضيفة
- الاستفادة من الإعفاءات من الضرائب و الرسوم و المزايا الممنوحة في الدولة المضيفة.
- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا .
- اعتبارات إستراتيجية أخرى.

دوافع الدولة المضيفة :

- تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد
- جذب الاستثمارات الدولية
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و توفير الإدارة المتقدمة
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية
- توظيف عوامل الإنتاج المحلية
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات
- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة
- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية و غير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
- إنشاء صناعات جديدة و التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة و التامين و المصارف
- تنمية التجارة الخارجية و تحسين المركز التنافسي للدولة

المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من المحددات التي تؤطر قرارات المستثمرين، وتدفع بهم إلى اختيار وجهة دون غيرها لاستثماراتهم. ومن هذه المحددات ما يأتي:

بالنسبة للمستثمر: يتخذ المستثمر قراراته بناءا على محددات معينة منها معدل العائد على الاستثمار في الدولة المضيفة :

[16] عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر جامعة المسيلة ص 16 /http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle

- **الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي** : يعتبر من المحددات الرئيسية التي يتخذ على أساسها المستثمر الأجنبي قراراته حيث يفضل الأنظمة الديمقراطية المستقرة أين يمكنهم ضمان الحصول على العوائد الكبيرة بأقل المخاطر على عكس الأنظمة الغير مستقرة التي ينفرون منها لتغير نظام الحكم و القوانين التي تحكم الاقتصاد مما يكبد المستثمر الأجنبي الخسائر ومن مؤشرات الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي شرعية النظام الحاكم، والتداول السلمي على السلطة، والسلم الأهلي، والتحكم في معدل التضخم.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية حول حماية الاستثمارات الأجنبية والالتزام بمقرراتها.
- استقلالية الجهاز القضائي عن السلطة التنفيذية، ونزاهة أحكامه.
- جودة مناخ الأعمال والبيئة المؤسسية، ومدى تطور القوانين المتعلقة بالشركات والضرائب وسوق العمل و ملاءمتها.
- السياسات الاقتصادية المتبعة في مجالات التجارة الخارجية، والنقد، والائتمان، و سعر الصرف.
- الحوافز الحكومية من أجل تشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي على وجه خاص.
- **جودة البنيات التحتية :** (شبكة الطرق والاتصالات، الموانئ والمطارات، الربط بشبكة الكهرباء، المناطق الصناعية...) كلما توفرت و كانت جيدة كلما استقطبت الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة لأنها تسهل من أعماله.

حجم السوق الداخلية :لا يتحدد فقط بمساحته و إنما بعدد السكان ، ومستوى الدخل الفردي، ومعدل نمو الناتج المحلي الذي يزيد من القدرة الشرائية للأفراد و أيضا تدخل العادات و التقاليد للبلد المضيف فالدول الإسلامية لا توجد لديها أسواق للخمور و لحوم الخنزير لأنه لا يتم تناولها بشكل علني.

- أهداف الشركات الأجنبية : التي تبحث عن مناطق توفر المواد الأولية الخام والوسيطة ومصادر الطاقة، وبتكلفة تنافسية، إلى جانب توفر الموارد البشرية الماهرة واليد العاملة الرخيصة أو السعي لتقليل المخاطر التي تواجهها في السوق المحلي مما يجعلها تستثمر جزء من رؤوس أموالها في بلدان أخري.
- حجم سوق الأوراق المالية وعدد الشركات المدرجة، إضافة إلى وجود برامج خصخصة للشركات العمومية.

وتختلف أهمية كل محدد من هذه المحددات باختلاف القطاعات الإنتاجية التي تستهدفها الاستثمارات الأجنبية، وإستراتيجيات المستثمرين، وبلدانهم الأصلية، والأفق الزمني لاستثماراتهم (متوسط أم طويل).

المبحث الثالث : ماهية مناخ الأعمال

يعتبر مناخ الأعمـــال الواجهة التي تجمـع العديد من الخصائـــص الضروريـة لتسهيـل تحقيـــق الاستثمارات في بلد ما حيث أن قدوم رأس المال للاستثمارات مرهون بمناخ أعمال جيد يقل فيه عنصر المخاطرة و يستطيع المستثمر فيه تحقيق اكبر العوائد التي هي هدفه الأساسي من الاستثمار.

المطلب الأول : تعريف مناخ الأعمال

- عرف نيكولاس ستيرن نائب رئيس مجموعة البنك الدولي سنة 2000 مناخ الأعمال على انه (مجموعة السياسات و المؤسسات و البيئة السلوكية الحالية و المتوقعة التي يمكن إن تؤثر على العوائد و المخاطر المرتبطة بالاستثمار) و في سنة 2005 في تقرير التنمية العالمي عرفه بأنه (مجموعة العوامل التي تميز موقع محدد و التي تحدد شكل الفرص و الحوافز المتاحة أمام الشركات من اجل الاستثمار بشكل منتج و خلق فرص عمل و التوسع) و بذلك فهو يعبر عن المجموع الكلي لمؤشرات الدولة المؤسسية و البيئة السياسية و عمق القطاع المالي .[17]
- هو مجموعة السياسات التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار و التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي و الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية و المالية و التجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية و قانون الضرائب و العمل و الإطار التنظيمي العام.[18]
- مناخ الأعمال هو مجمل العوامل التي تحدد سلوك المستثمر أو هو مجموعة المتغيرات و القيود و المواقف و الظروف التي تؤثر على قرارات المستثمر و تجعله يوجه جهوده من اجل دراستها و التحكم فيها .[19]
- هو مجمل الظروف و الأوضاع السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية و الإدارية و المؤسساتية السائدة في بلد ما و التي تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري و تتفاعل هذه المتغيرات فيما بينها لتوليد أوضاعا جديدة يمكن أن تساعد على جذب الاستثمارات أو تؤدي إلى تنفيرها [20].

---

[17] http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/20217

[18] https://trendsresearch.org/ar

[19] مصلحة يحيى . دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر و بولونيا /مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير /علوم اقتصادية /جامعة فرحات عباس سطيف 2011-2012 ص 65

[20] نفسه .

من خلال التعريفات السابقة يمكن صياغة أن مناخ الأعمال هو حالة البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والقانونية و الثقافية التي تسود بلد ما خلال فترة من الزمن و التي على ضوئها يتخذ المستثمر قراره باستثمار أمواله في ذلك البلد .

المطلب الثاني : خصائص مناخ الأعمال

يتصف مناخ الأعمال بمجموعة من الخصائص و المميزات نذكر منها :[21]

وحدة مناخ الأعمال:

يظهر من خلال تأثير المناخ على المؤسسات التي تعمل فيه حيث أن لكل مؤسسة مناخ أعمال خاص بها لكن مناخ الأعمال واحد و يخص كل المؤسسات العاملة فيه مثلا في قطاع الصناعة لكن كل مؤسسة تتأثر انطلاقا من الجوانب التي تهمها أو المعلومات التي تحصل عليها .

بالترابط بين متغيراته :

فهي ليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض و لكنها مترابطة و متفاعلة مثلا الممارسة الحمائية تكون ذات بعد سياسي و في الوقت نفسه ذات تأثير اقتصادي . و القرار السياسي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية و أيضا الاختراع الجديد يؤدي إلى زيادة البطالة و بالتالي تولد ضغوط اجتماعية مما يؤدي بالحكومات إلى تغيير القوانين بأخرى جديدة تناسب الوضع الراهن.

يتصف أيضا بالتعقيد :

فمناخ الأعمال معقد جدا و ذلك لان المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد و لا يمكن حصرها و عند تفاعلها تولد أوضاعا جديدة و المستثمر يهتم بالمتغيرات التي يراها ضرورية و تؤثر على قراراته بالاعتماد على القطاع الذي يعمل فيه و حجم المنافسة و الأهداف المسطرة.

و يتميز أيضا بأنه يميل إلى التغير و التقلب و ذلك على مستوي سوق معين أو صناعة معينة أو منطقة معينة و هذا ما يصعب عملية اتخاذ القرار و يستوجب الدراسة الجيدة و توقع التغيرات فمثلا أسعار السلع تتغير من وقت لآخر و كذلك الأجور و الأذواق و العادات و التقاليد وعدد السكان و غيرها و لكن درجة التغير تختلف من بيئة أعمال إلى أخرى لذلك يمكن أن نميز مناخ أعمال مستقر و مناخ أعمال مضطرب و آخر متوسط التقلب.

يتميز أيضا بقابلية التقسيم :

في دراسته إلى مستويات محلي و جهوي و وطني و دولي كما يمكن التحليل على مستوى القطاع و

[21] مصلحة يحيى مرجع سابق ص66

يرتبط التقسيم بنشاط المستثمر و السوق الذي يعمل فيه.كما يمكن لمناخ الأعمال أن يؤثر في قرارات المستثمر من خلال تغيراته المختلفة لذلك يقوم بدراسته للحصول على أفضل الفرص و التعديلات الممكنة و هو بدوره يمكنه التأثير على المناخ في حالة كونه مستثمر كبير أو شركة محتكرة.

المطلب الثالث : أهمية مناخ الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تساعد عملية تحليل مناخ الأعمال المؤسسات و الهيئات العامة على تقييم درجة استدامة الاستثمارات و القضاء على القيود و تشجيع الاستثمارات و تحديد ما إذا كانت هناك فرص متوفرة للاستثمار المحلي و يعمل أيضا على :

- تحفيز النمو : مناخ الأعمال الجيد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و توفير الفرص و الحوافز للمؤسسات و التي تشجعها على تطوير و توسيع أنشطتها و على الابتكار و إيجاد أفضل الأساليب التي تؤدي إلى تنظيم عملية الإنتاج و توزيع السلع.
- تشجيع الاستثمارات عن طريق خفض التكاليف و المخاطر و العوائق و تسهيل دخول و خروج الشركات من و إلى السوق .[22]
- التقليل من الفقر : يؤدي مناخ الأعمال الحسن إلى زيادة إقامة المشاريع و رفع معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى تحسين دخول الأفراد مما يدفعهم إلى زيادة الاستهلاك و تحسين أنواعه مما يوفر أسواق جديدة و يساعد على توسيع الموجودة و بالتالي زيادة الحاجة إلى استمارات أخرى جديدة لتلبية الطلب المتزايد و هو ما يعطي فرص للمستثمر لإعادة استثمار أرباحه و تعظيم عوائده.
- التخفيف من حدة البطالة بتوفير مناصب شغل
- تقديم مجموعة واسعة من السلع و الخدمات للمستهلك بأقل تكلفة .
- من خلال البنية التحتية الجيدة يؤدي إلى تحسين كل الخدمات الخاصة بالنقل بشتى أنواعه و خدمات التمويل و الممتلكات.
- توسيع القاعدة الضريبية مما يوفر للحكومات تمويل الخدمات العامة و زيادة التحويلات النقدية .
- خدمة المشاريع المحلية الصغيرة باستفادتها من مزايا المناخ الجيد.

[22] عبد المالك بضياف / امال براهمية/تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر / مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المجلد 12 العدد 2-2019 ص 784-798 ص787

المبحث الرابع : عناصر مناخ الأعمال

هناك عدة جوانب لمناخ الأعمال حتى يصبح قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها :

المطلب الأول : الجانب السياسي

و يتضمن القرارات السياسية على مستوى البلد المضيف أو على المستوى العالمي و التي تؤثر في قرار المستثمر و من بينها : [23]

- النظام السياسي : نوع النظام السياسي يحدد توجهات الدولة و أنظمتها الاقتصادية و القانونية و مدى تدخلها في السوق في حالة دولة ذات نظام ديمقراطي فان الأوضاع تتميز بالوضوح و الالتزام بالقوانين و احترام الحقوق مما يوفر نوع من الأمان لرأس المال الأجنبي أما في حالة النظام الدكتاتوري القرارات السياسية تكون فردية و لا يوجد تطبيق لقوانين محددة و لا احترام للحقوق مما يعرض رأس المال الأجنبي للخطر.
- الاستقرار السياسي : يرمي إلى مدى ثبات السياسات التي تتبعها الدولة أي عدم وجود تغير كبير في الجهاز الحكومي لان ذلك يؤدي إلى تغير الأيديولوجيات و بالتالي السياسات و القرارات و يقاس بمؤشرات عديدة أهمها التماسك الاجتماعي من خلال الاضطرابات المدنية أو النشاط الإرهابي أو الحروب الأهلية.
- الخلفيات التاريخية : في حالة عداءات بين الدول فان العلاقات تبقى غير مستقرة و ينظر إليها دوما بسلبية كما في حالة المستعمرات .
- التكتلات الدولية : التي لها تأثيرات سياسية و اقتصادية على مواقف الحكومات و قراراتها مثل المنظمة العالمية للتجارة و الاتحاد الأوروبي و غيرها

المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي

- **النظام الاقتصادي المطبق :**

إذا كان النظام المطبق في الدولة هو النظام الموجه فان القرارات تخطط و تحضر مركزيا و تكون الدولة هي المالك و المسير للموارد الاقتصادية و تتحكم في العرض و الطلب و تحديد الأهداف أما إذا كان النظام المطبق هو اقتصاد السوق فلا يوجد تخطيط مسبق للقرارات و لا تدخل كامل للدولة فالأفراد و الشركات و مختلف المنظمات تتفاعل في سوق حر من خلال نظام أسعار يحددها

[23] مصلحة يحيى مرجع سابق ص 68

العرض و الطلب و الموارد تكون ذات ملكية فردية و لأصحابها الحرية في طريقة استخدامها و للمستهلك دور في تحديد العرض و الطلب.

مؤشرات الاقتصاد الكلي : تعتبر ذات أهمية كبيرة في تقييم مناخ الأعمال لذلك تأخذ بعين الاعتبار و منها :[24]

- **الناتج الداخلي الخام :** إن ارتفاعه يعني ارتفاع مكوناته المتمثلة في الاستهلاك الخاص و العمومي و الاستثمار و الرصيد التجاري مما يعني زيادة الطلب مما يعطي فرص جديدة للاستثمار.و العكس في حالة تراجعه ينخفض الاستهلاك و الاستثمار فتشتد المنافسة و تزيد إمكانية الإفلاس.
- **معدل النمو :** يوحي إلى وجود فرص استثمارية مربحة و يزيد من ثقة المستثمرين في البلد كما يعطيها أفضلية في حالة نمو الناتج الداخلي الخام لها بمعدل اكبر من نموه في بلدان أخرى.
- **وضعية ميزان المدفوعات :** من خلاله نستطيع تحديد الوضعية التنافسية للصناعات و مؤسسات البلد المعني و تركيبة السلع المصدرة و المستوردة في حالة الفائض نستطيع معرفة القطاعات المساهمة فيه و في حالة العجز فان ذلك يوحي إلى وجود خلل في اقتصاد البلد من خلال بعض القطاعات أو أن سعر صرف العملة مرتفع وغير ملائم للمصدرين .كما يمكن تحليل هيكل الواردات من خلال معرفة القطاعات التي يعاني فيها من العجز و التي تعتبر فرص استثمارية في حاجة للإشباع.
- **مستوى الدين العام :** ارتفاعه يدل على وجود صعوبات في المستقبل تجعل الحكومة تقوم بإجراءات استعجاليه كرفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال بغرض تمويل النفقات و ما ينتج عنه من سلبية على الاستهلاك و الاستثمار .كما يؤدي إلى فقدان الثقة في الحكومة من حيث قدرتها على مراجعة الاقتصاد و العكس في حالة انخفاض مستواه حيث يدل على أوضاع مريحة تبعث على الثقة.

السياسات الحكومية :

- **السياسة المالية:** تتم دراستها من خلال معرفة مستويات الضرائب المطبقة و الامتيازات المتوفرة بالإضافة إلى طريقة توزيع المداخيل و توزيع السياسة الإنتاجية التي تتبعها الحكومة و حصة كل قطاع ضمن إجمالي النفقات و كذلك حجم الإنفاق الاستثماري للدولة و طريقة توزيعه.
- **السياسة النقدية :** و ذلك من خلال دراسة معدلات التضخم و سعر الفائدة .معدل الفائدة إذا كان مرتفع يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي و بالمقابل يجعل المستثمرين يميلون إلى التمويل الذاتي بدل اللجوء للاقتراض بسبب ارتفاع تكلفته.وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة

[24] مصلحة يحيى مرجع سابق ص 69

التنافسية للمؤسسات التي تنشط في ذلك البلد و يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لأصولها لذلك نجد المؤسسات المستثمرة تبحث عن الدول ذات التضخم المستقر نسبيا من اجل الاستثمار.

- **سياسة التجارة الخارجية:** و ذلك بالتعرف على نظام الصرف المتبع هل هو معوم أم مدار و مدى تدخل السلطات الحكومية في تحديده لان استقرار سعر الصرف يولد الثقة لدى المستثمرين الأجانب و كذلك معرفة القيود المفروضة على تحويل العملات الصعبة إلى خارج الاقتصاد المعني و انتماء البلد المعني إلى منظمة نقدية من عدمه لأهميته في استقرار العملة كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي و أيضا دراسة السياسة التجارية هل انفتاحية أم حمائية و مختلف الحواجز المطبقة سواء جمركية أو غير جمركية.

عوامل السوق :

- **حجم السوق و احتمال نموه :** و هو عامل مهم بالنسبة للمستثمر أن يدرس السوق التي يخدمها من حيث الحجم و معدلات النمو الحالية و المتوقعة و حدة المنافسة و مدى توافر المواد الأساسية من طاقة و بنى تحتية لان ذلك يساعده في تحديد الإستراتيجية التي يدخل بها السوق .
- **سوق العمل :** يفيد المستثمر في التعرف على تكاليف العمالة و معدلات زيادة الأجور و العلاقة مع النقابات و كذا معدلات البطالة لان ارتفاعها يؤدي إلى انخفاض المداخيل و الإنفاق و هو فرصة للمؤسسة المستثمرة في الحصول على يد عاملة رخيصة.
- **مكملات الأعمال :** و هي الأنشطة التي تساعد المستثمرين على السير الحسن لأنشطتهم كالجهاز المالي الذي يمول الاستثمارات و التجارة التي توفر الصيغ المسهلة لمختلف الأنشطة و يتم تحليلها من خلال دراسة المستثمر للجهاز البنكي بعدد الوكالات البنكية و مدى انتشارها و نوعية الخدمات المقدمة و علاقتها بالبنك المركزي بالإضافة إلى دراسة السوق المالي و مدى تطوره و الاعتماد عليه في التمويل من طرف الشركات و مدى تطور شركات النقل و التوزيع و غيرها.
- **العلاقة مع المنظمات و التكتلات الاقتصادية و الدولية :** و تعني علاقة البلد بالمؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد و المنظمة العالمية للتجارة لان انضمام البلد إليها يعني انفتاح تجاري و تحرير الخدمات و حركة رؤوس الأموال و وجود البلد ضمن تكتل اقتصادي من عدمه لان ذلك يعني تطبيق قواعد تفضيلية داخل التكتل مقارنة مع دولة خارج التكتل.

المطلب الثالث : الجانب الاجتماعي و الثقافي

و يتكون من :[25]

- **خصائص السكان :** و تعالج من عدة جوانب أهمها عدد السكان فهو مهم في حالة السلع الرخيصة و البسيطة بحيث كلما كان عدد السكان كبير فهو في صالح المستثمر و أيضا يؤثر على مدى توفر العمالة و على حجم الإنفاق العام و من حيث نسبة المواليد و الوفيات كما يتم الاهتمام بتركيبتهم الجنسية و العمرية و حجم العائلات و توزيعهم الجغرافي من اجل تجزئة السوق .
- **الطبقات الاجتماعية :** و يقصد بها تقسيم المجتمع إلى طبقات غير متجانسة عدم التساوي الاجتماعي و الاقتصادي و لكل طبقة مميزات تخصها مثل المداخيل و الثروة و درجة التعليم و الوظائف و غيرها فهذه الاختلافات تجعلهم يختلفون من حيث القرارات و السلوك فالمستثمر يهتم بدراسة طبقات المجتمع حتى يحدد الطبقات التي يخدمها.
- **نمط الحياة :** و يتعلق أساسا بالطريقة التي يعيش بها الفرد و كيف ينفق أمواله فأنماط المستهلكين تختلف حتى في حالة انتمائهم لنفس الطبقة و يحتاج المستثمر لمعرفة هذا من اجل تقسيم المستهلكين وفق هذا المعيار.
- **مستويات الأجور:** تحليلها مهم لان مستوياتها هي التي تحدد القدرة الشرائية للمستهلكين و هو ما يمكن المستثمر من تحديد نوع السلع التي يقدمها لهم و من جهة أخرى التعرف على تكلفة العمالة للمؤسسة المستثمرة.
- **الثقافة :** هي مزيج من المبادئ و القيم و المعتقدات و العراف و التقاليد المنقولة من جيل لآخر و توضح نظرة الفرد للعالم المحيط به و تحدد سلوكياته و تختلف الثقافة من بلد لآخر و من منطقة لأخرى في نفس البلد و. و يهتم المستثمرين بدراستها لأنها تؤثر على استجابة المستهلك للمنتجات الجديدة و تحدد هيكل السلع ذات الاستهلاك الواسع و مدى قابلية المجتمع لتقبل ثقافات جديدة و يسمح أيضا بتحديد الإستراتيجية المناسبة التي تتبعها المؤسسة المستثمرة عند دخولها لسوق أجنبي معين فالثقافة تؤثر على النشاط التسويقي سواء تعلق الأمر بالمنتج المقدم أو سياسة الأسعار و الترويج المتبعة كما أنها تحكم مجمل علاقة المؤسسة بالمؤسسات المتواجدة في البلد المعني و طرق التفاوض مع المستهلكين إضافة إلى الممارسة الإدارية في حالة توظيف عمال محليين أو التعامل مع إدارات أخرى .كما أن تعرف المستثمر على الروابط الثقافية مع الدول المجاورة يعد عاملا مهما يمكنه من تحديد الموقع المناسب لتوطين استثماره.

[25] مصلحة يحيى مرجع سابق ص 72

- **مستوى التعليم :** يحظى باهتمام كبير من طرف المستثمر عند دراسته لمناخ الأعمال لأنه معيار لتحديد طبقات المجتمع فالمستوى التعليمي المرتفع يساهم في تغيير أنماط الحياة للمستهلكين و بناء ثقافة قابلة للتغيير و يكون المستهلكين أكثر وعيا اتجاه المنتجات الجديدة خاصة التكنولوجية كما انه يساعد على زيادة تكوين العمالة الماهرة و المتخصصة كما و نوعا.

المطلب الرابع : الجانب التكنولوجي و القانوني

الجانب التكنولوجي : توجد علاقة طردية بين الاستثمار و التطور التكنولوجي حيث أن كل تطور تكنولوجي جديد ينشا عنه منتجا جديد و طرق جديدة للإنتاج مما يزيد من إمكانية ظهور مشاريع استثمارية جديدة إما بالنسبة للمستثمر الأجنبي يمكن أن يكون تطور التكنولوجيا في صالحه أو في صالح منافسه في حالة البيئة المستثمر فيها ذات تطور تكنولوجي كبير و عدد مراكز بحث و تطوير كبير يكون حاجز أمام دخول منافسين جدد إلى القطاع و العكس في حالة وجود تكنولوجيا بسيطة يحفز المستثمر على دخول البلد و الاستثمار لذلك عليه دراسة مدى تطور التكنولوجيا و عدد مراكز البحث في البلد المراد الاستثمار فيه .

كما أن انتشار التكنولوجيا المتطورة (الهاتف ،الفاكس ،الانترنيت ..) في البلد المستهدف يقلص المسافات و الوقت و يقرب المنتج من المستهلك عن طريق تسهيل عمليات الترويج و خدمات ما بعد البيع و يوفر وسائل دفع آمنة و متطورة (البطاقات) كما انه يزيد من السرعة في معالجة الأنشطة (شحن تخزين نقل..) و يزيد من كفاءة استغلال الموارد .فهذه الأمور كلها يجب أن تكون محل دراسة من قبل المستثمر. [26]

الجانب القانوني :

الأعمال في كل دولة تحكمها و تنظمها قوانين معينة و لكي تتمكن المؤسسة المستثمرة من مزاولة أعمالها بطريقة قانونية سليمة تجنبها الوقوع في تجاوزات يجب عليها دراسة البيئة القانونية من خلال التعرف على القوانين في البلد الأم أو البلد المضيف و كذا التنظيمات و القوانين الدولية و من بينها :

- العقود : إن كل الأعمال تتم في شكل عقود إما مع الدولة أو مع أرباب العمل أو المؤسسات المالية و الزبائن لذلك على المستثمر دراسة أنواع العقود و مختلف الأحكام المتعلقة بها في البلد المضيف.
- القوانين المتعلقة بالاستثمار: على المستثمر دراسة القوانين الخاصة بالاستثمار المحلي أو دخول رؤوس الأموال و معرفة الشكل القانوني لها و نسبة الملكية الأجنبية و القوانين التي تكفل حماية الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية كالمخاطر السياسية (التأميم ،المصادرة ،التجميد...).

[26] مصلحة يحيى مرجع سابق ص 74

- قوانين التجارة الخارجية : و تمثل كل ما يتعلق بالحواجز الجمركية و التجارية و غير الجمركية كالتعريفات الجمركية أو القيود الفنية و نظام الحصص و غيرها و أيضا القوانين المتعلقة بنظام الصرف المتبع و مدى حرية تحويل العملات .
- القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية : و هي كل ما يتعلق بحماية براءة الاختراع و العلامات التجارية و حقوق الطبع فالشركات المستثمرة تركز على هذا الجانب من اجل حماية مزاياها الخاصة و حقوقها لأطول فترة ممكنة لذلك تبحث عن البلدان التي توفر لها الحماية .
- قوانين المنافسة و العمل : تتمثل في القوانين المتعلقة بسير السوق و العلاقة بين المتنافسين و نوع المنافسة و قوانين العمل التي تتضمن حقوق العمال كالأجر القاعدي و الحماية الاجتماعية للعمال و دور المرأة في العمل و غيرها. [27]
- الضرائب : يهتم المستثمر بدراسة القوانين المتعلقة بالضرائب المطبقة في البلد المضيف و مدى ثباتها و التحفيزات المقدمة للمستثمرين المحليين و الأجانب و كذا الإعفاءات و التخفيضات التفضيلية و مدى عدلها بينهم ذلك لان المستثمرين يميلون للاستثمار في البيئة التي توفر نسب منخفضة من الضرائب و العكس في حالة ارتفاعها.
- القوانين المتعلقة بالمستهلك : و تشتمل على قوانين حماية المستهلك من الممارسات الخاطئة أو المتعمدة للشركات و كذا العقوبات الناجمة عن ثبوتها و ترتكز أساسا على مدى اشتراط مواصفات معينة يجب توافرها في المنتج كالمكونات الصحية أو الجودة أو ما يتعلق بالمخالفات الاستثمارية.
- القوانين المتعلقة بالبيئة: تمثل قوانين المسؤولية الاجتماعية للشركات و قوانين الحد من التلوث و الانبعاث الغازية و قوانين تسيير النفقات و غيرها.
- القوانين الدولية : وتمثل مختلف القوانين و الاتفاقات الدولية المتعلقة بضمان الاستثمار الدولي وكذا فض النزاعات المتعلقة به و التي تضمنها مؤسسات دولية و يكون البلد المعني موقع عليها.

[27] مصلحة يحيى مرجع سابق ص 74

المبحث الخامس : مؤشرات مناخ الأعمال

تعبر المؤشرات الدولية لتقييم الأداء الاقتصادي للدول عن مجموعة من المحددات التي يتم من خلالها تجميع وتصنيف البيانات والمعلومات والإحصائيات الخاصة بالدولة وفقاً لمنهجية محددة؛ وذلك بهدف مقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول والتعبير عن الأداء الحالي أو المستقبلي للدولة بشكل ترتيبي في صورة مركز أو تصنيف ونميز هذه المؤشرات والتقارير إلى ثلاثة أنواع رئيسية على التفصيل الآتي:

- المؤشرات (indexes or Indicators): وهي التقارير التي تستخدم التصنيف الترتيبي للدول ويتم المفاضلة بين الدول فيها من خلال المركز Rank أو مجموع الدرجات Score، بحيث يعبر المركز عن نتائج تقييم أداء الدول، وذلك وفقاً لمنهجية محددة.
- التقييم الفئوي (Categorical Assessment): وهي التقارير التي تقوم على المفاضلة بين أداء الدول من خلال التصنيف ضمن فئات ترتيبية وفقا لمنهجية محددة.
- القوائم السوداء أو قوائم الترقب (Blacklist or Watchlist): وهي تقارير تقوم بتصنيف الدول وفقاً لمعايير مسبقة تحددها المنهجية، بحيث يتم إدراج الدول التي لا تتفق مؤشراتها مع منهجية التقرير ضمن هذه القوائم

وبشكل عام، تهدف هذه المؤشرات والتقارير إلى :

- خلق مخزون معرفي من البيانات والإحصائيات والمعلومات المرتبطة بتقييم أداء الدول على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بحيث يمكن الاستفادة منها في إثراء الأوساط العلمية والبحثية المختلفة.
- إلقاء الضوء على أهم المشكلات التي تعانيها اقتصاديات كثير من الدول بقصد جذب انتباه متخذي القرار ومجتمعات الأعمال وأصحاب المصالح إلى أهمية تداركها، مع تسليط الضوء على أفضل الممارسات الدولية في هذا الخصوص.
- إمكانية التأثير على متخذي القرار وخلق الضغوط الموجبة لتطبيق سياسات إصلاحية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

و من أهم هذه المؤشرات :

المطلب الأول : مؤشر سهولة أداء الأعمال

هو مؤشر سنوي صدر منذ عام 2004 حتى عام 2020 عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي لقياس مدى سهولة أداء الأعمال في 190 دولة حول العالم،و ينظر إلى هذا المؤشر كأداة إستراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين و الإجراءات على العملية الاقتصادية في دول العالم و يتيح

عقد المقاربات فيما بينها و مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1 إلى 190 دولة حيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد يعني الحصول على مرتبة عالية أي أن البيئة الإجرائية ملائمة و أكثر تشجيعا لممارسة النشاط.

يستند في ترتيب الدول على أساس مجموعة من المؤشرات من خلال رصد عدد الإجراءات والوقت والتكلفة وجودة التشريعات المنظمة في أكبر مدينة تجارية في الاقتصاد المعني، وذلك من منظور يركز على عشرة مؤشرات تمثل دورة حياة المشروع هي:

تأسيس الشركات – استخراج تراخيص البناء – الحصول على الكهرباء – تسجيل الملكية – الحصول على الائتمان – حماية حقوق صغار حملة الأسهم – سداد الضرائب – التجارة عبر الحدود – إنفاذ العقود – تسوية حالات الإعسار. [28]

ويعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من أبرز مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي للدول، وخاصة فيما يتعلق بمناخ الاستثمار، إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

نطاق الرصد:

يركز تقرير سهولة أداء الأعمال على رصد السياسات الاقتصادية والإجراءات الإصلاحية (في 190 دولة) التي تؤثر على معظم الأبعاد المرتبطة بمناخ الأعمال، بما في ذلك الآتي:

- التشريعات المرتبطة بإجراءات التقاضي وفض النزاعات التجارية وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة.
- السياسات التجارية المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير والتعريفة الجمركية.
- السياسات المالية المرتبطة بمعدل الضريبة وآليات السداد.
- السياسات والضوابط الخاصة بإتاحة التمويل والضمانات ذات الصلة.
- سياسات حماية صغار حملة الأسهم و حوكمة الشركات.
- سياسات تبسيط الإجراءات فيما يتعلق بتأسيس الشركات وترخيص البناء وتسجيل ونقل الملكية وإدخال المرافق.

المطلب الثاني : مؤشر الحرية الاقتصادية Heritage Index of Economic Freedom

هو مؤشر نصف سنوي يصدر عن مؤسسة Heritage لمقارنة وقياس مدى الحرية الاقتصادية في 178 دولة حول العالم، وذلك من خلال أربعة أبعاد اقتصادية مختلفة و تضم متوسط 12 حرية و يعطي نفس الوزن لكل مؤشر و هي: [29]

[28] راضية عباس /استخراج تراخيص البناء كمؤشر لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر/حوليات جامعة الجزائر/المجلد 2021.01/ ص 87

[29] رامي السيد فوزي/اثر التقارير الاقتصادية الدولية على مناخ الاعمال و الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة دول افريقيا جنوب الصحراء) ترندز للبحوث والاستثمارات / https://trendsresearch.org/ar/insight

إنفاذ العقود (حقوق الملكية نزاهة الحكومة. الفعالية .القضائية) حجم الجهاز الحكومي (الإنفاق الحكومي العبء الضريبي الصحة المالية) و كفاءة تنظيمية (حرية أداء الأعمال حرية العمل حرية نقدية) و الأسواق المفتوحة (الحرية التجارية حرية الاستثمار الحرية المالية) و يتم توزيع البلدان ضمن فئات موزعة من 0 إلى 100 كالأتي:[30]

الجدول 1-1 فئات توزيع درجات الحرية

حرة	من 80 إلى 100
حرة إلى حد كبير	من 70 إلى 79.9
حرة إلى حد ما	من 60 إلى 69.9
غير حرة إلى حد كبير	من 50 إلى 59.9
مقموعة	من 0 إلى 49.9

نطاق الرصد:

يرصد تقريره السياسات والإجراءات الإصلاحية الخاصة بمجال التجارة؛ كتحرير التجارة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وسياسات الاستثمار فيما يخص حماية المستثمرين، فضلاً عن القيود الواردة على الاستثمار، والسياسات المعنية بتأسيس الشركات، وتراخيص مزاولة النشاط، وإدخال المرافق، والخروج من السوق. كما يرصد التقرير السياسات المالية المرتبطة بضبط إيقاع الجهاز المصرفي، وتلك الخاصة بمعدل الضريبة، والإنفاق الحكومي، فضلاً عن حركة رؤوس الأموال، والدين ونسب العجز في الموازنة. وفيما يتعلق بمنظومة العدالة يرصد التقرير التشريعات المنظمة لآليات التقاضي وفض النزاعات، وتلك الخاصة بالشفافية ومكافحة الفساد والرشوة. [31]

المطلب الثالث : مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index (GCI

هو مؤشر سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum WEF) لقياس ومقارنة عوامل تنافسية الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي في 141 دولة حول العالم ويرصد قدرة الدولة على الاستفادة من مصادرها المتاحة لتحقيق الازدهار لمواطنيها.

وتجنباً للجدل الدائر في الأوساط العلمية حول مفهوم التنافسية فقد عمد المنتدى الاقتصادي العالمي عند إعداد التقرير إلى تعريف التنافسية باعتبارها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة من منطلق أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين تنافسية للدولة ومستوى رفاهية المواطنين. ويتكون مؤشر التنافسية العالمية من 114 مؤشراً فرعياً تتوزع بين 12 ركيزة أساسية؛ هي: المؤسسات،

[30] عبد المالك بضياف / زهرة براهمية/تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر / مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ص 789

[31] رامي السيد فوزي مرجع سابق.

واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، ودرجة تطور سوق المال، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق، ودرجة تطور الأعمال، والابتكار. وتصنف هذه الركائز ضمن ثلاث مجموعات تعبر عن المرحلة التنموية للاقتصاد؛ وهي: مجموعة المتطلبات الأساسية، ومجموعة معززات الكفاءة، ومجموعة عوامل الابتكار والتطوير.[32]

نطاق الرصد:

يرصد تقرير مؤشر تنافسية الاقتصاد والسياسات ذات الصلة في ثلاث مجموعات أساسية تمثل مراحل التنمية التي تمر بها الدول وفقاً لمنهجية التقرير وهي:

- اقتصاديات تعتمد على عناصر الإنتاج: Factor- Driven Economy

في المرحلة الأولى من مراحل التنمية وهي المرحلة التي تحركها عوامل الإنتاج، تتنافس البلدان على أساس مواردها من العمالة غير الماهرة والموارد الطبيعية في المقام الأول، وتتنافس الشركات فيما بينها على أساس الأسعار، ومن ثم تتوقف القدرة التنافسية للدولة في هذه المرحلة بشكل أساسي على كفاءة المتطلبات الأساسية من المؤسسات والبنية التحتية والتعليم والصحة. وبناءً عليه، يركز التقرير في هذه المرحلة على رصد السياسات والإجراءات الإصلاحية الخاصة بتطوير أداء القطاعين العام والخاص و حوكمة الشركات، فضلاً عن مستوى البنية التحتية للنقل والمرافق، علاوة على السياسات المتبعة لتحقيق استقرار أداء الاقتصاد الكلي وتلك المطبقة لتحسين جودة الصحة والتعليم الأساسي.

- اقتصاديات تعتمد على الكفاءة: Efficiency- Driven Economy

وهي الاقتصاديات التي استطاعت تحقيق قدر من التنمية تسبب الارتفاع النسبي للأجور، وتتوقف القدرة التنافسية للدولة في هذا الخصوص على تطور عمليات الإنتاج وكفاءتها، وزيادة جودة المنتج، وهو ما لا يتم إلا من خلال الاهتمام بالتعليم العالي والتدريب وتطوير الأسواق المالية المتقدمة؛ لهذا يركز التقرير في هذه المرحلة على رصد الإجراءات الإصلاحية والسياسات المعنية بتطوير التعليم العالي والتدريب المهني، والسياسات المتعلقة بتحقيق استقرار النظام المالي وتطويره، فضلاً عن سياسات المنافسة وحرية التجارة والسياسات المحفزة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

- اقتصاديات تعتمد على الابتكار: Innovation- Driven Economy

وفي هذه المرحلة لا تكون الدولة قادرة على الحفاظ على أجور أعلى ومستوى معيشي أفضل إلا من خلال إنتاج سلع جديدة ومختلفة باستخدام عمليات إنتاج أكثر تطوراً تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة؛ ومن ثم يركز التقرير في هذه المرحلة على رصد الإجراءات الإصلاحية والسياسات المعنية بتحسين مناخ الأعمال ودعم الابتكار في المؤسسات الوطنية العامة والخاصة، فضلاً عن سياسات حماية الملكية الفكرية

[32] رامي السيد فوزي مرجع سابق.

والتشريعات ذات الصلة. وبشكل عام يتم رصد كافة السياسات المشار إليها أعلاه في 141 دولة على اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية، إلا أن أوزانًا مختلفة تُعطى للمجموعات المذكورة، وذلك وفقاً لمرحلة الاقتصاد التنموية، حيث يختلف تأثير هذه العوامل باختلاف مرحلة التنمية.

هذا وتنبع أهمية مؤشر التنافسية العالمية من قدرته على تقديم صورة شاملة لمستوى التنافسية للدول، تجمع بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي، وعلاوة على ذلك يساعد التقرير متخذي القرار بالدول على تحديد فجواتها التنافسية وتحديد أولويات الإصلاح وآلياته على ضوء ما يتضمنه من أفضل الممارسات الدولية. كما تعتمد عليه كثير من التقارير والمؤشرات الدولية الأخرى؛ ومنها تقرير الحوكمة الصادر عن البنك الدولي، وتقرير الحرية الاقتصادية الصادر عن هيرتيج.

المطلب الرابع : مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

استحدث من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات في تقريرها السنوي لعام 2012و 2013 و هو مؤشر يتم اشتقاقه من مجموعة من سلسة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية.

و يرمز المؤشر إلى أداء 111 دولة تحتل 95 % من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم بنهاية عام 2013 و من بين تلك الدول توجد 18 دولة عربية تحتل ما يزيد عن 99 % من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية 2013 و يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 60 متغير كمي تم جمعها من مصادر و قواعد بيانات دولية و محلية و إقليمية تقيس في مجموعها قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و المجموعات هي كالتالي :[33]

- **مجموعة المتطلبات الأساسية :**

و يقصد بها المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المضيفة من جذب الاستثمار و التي من دونها قد تكون استحالة في جذب المستثمرين و تضم المؤشرات التالية

  - مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي
  - مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية
  - مؤشر البيئة المؤسسية
  - مؤشر بيئة أداء الأعمال[34]

- **مجموعة العوامل الكامنة :**

[33] حفاف وليد .تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية (دراسة حالة دول شمال افريقيا) /أطروحة مقدمة ليل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير/جامعة محمد بوضياف المسيلة /2018-2019 ص 28

[34] مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ص 09

تركز على العوامل التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم خاصة الشركات المتعددة الجنسيات اتجاه الاستثمار في بلد ما من عدمه و تضم :

- مؤشر حجم السوق و فرص النفاذ إليه
- مؤشر عناصر التكلفة
- مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية
- مؤشر الأداء اللوجستي
- مؤشر الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات[35]

- **مجموعة العوامل الخارجية :**

يقصد بها العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي و كذلك امتلاكها لمقومات التميز و التقدم التكنولوجي و تضم :

- مؤشر اقتصادات التكتل
- مؤشر عوامل التميز و التقدم التكنولوجي. [36]

المطلب الخامس : مؤشر المخاطر القطرية

لقياس المخاطر القطرية تم إنتاج عدد من المؤشرات الرئيسيـــة التي تقيس تلك المخاطر إذ يتم بناء المؤشرات على أساس بعض المتغيرات أو المحددات التي تؤثر على مجمل الحركة الاقتصادية في البلد ومن بينها المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية وجوانب في الحرية الاقتصادية ومؤشر المديونية وغيرها من المؤشرات الهامة التي تدخل في بناء المؤشرات لإعطاء صورة للمستثمرين عن مناخ الأعمال في كل دولة عبر بوابة المؤشرات الخاصة بالمخاطر القطرية، مما يسهل عليهم عملية اتخاذ القرار الاستثماري ونوعه ومن بين أهم المؤشرات التي تقيس المخاطر القطرية هي: [37]

- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS:**

يصدر هذا المؤشر بصورة دورية شهرية عن مؤسسة (Political Risk Services) اعتمادا على الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980. ويغطي هذا المؤشر نحو 140 دولة حول العالم يقع ضمنها نحو 18 دولة عربية ، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشر المخاطر السياسية (يشكل 50% من قيمة المؤشر المركب) والمخاطر الاقتصادية (تشكل 25% والمخاطر المالية (تشكل 25%)، وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر.

[35] مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مرجع سابق
[36] نفس المرجع
[37] حيدر يونس كاظم/الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية ص 296-303 2019/07/08 على 2:00 صباحا
https://almerja.com/reading.php?idm=119030

ويعد هذا المؤشر أداة فنية مهمة لجميع المحللين والمتخصصين في المؤسسات المالية وباقي التخصصات التي تصب في الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المتنوعة.

ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطر وكالآتي:

- درجة المؤشر (80 - 100 نقطة مئوية) تكون ذات مخاطر منخفضة جداً.
- درجة المؤشر (70 - 79.9 نقطة مئوية) تكون ذات مخاطر منخفضة.
- درجة المؤشر (60 - 69.9 نقطة مئوية) تكون ذات مخاطر معتدلة.
- درجة المؤشر (50 - 59.9) تكون ذات مخاطر مرتفعة.
- درجة المؤشر (0 - 49.9) تكون ذات مخاطر مرتفعة جداً.[38]

- **المخاطر السياسية:**

الجدول 1-2 مكونات مؤشر المخاطر السياسية في الجدول الأتي:

التسلسل	المكون	النقاط
01	درجة استقرار الحكومة	12
02	الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية	12
03	خريطة الاستثمار	12
04	وجود نزاعات داخلية	12
05	وجود نزاعات خارجية	12
06	الفساد	06
07	دور الجيش في السياسة	06
08	دور الدين في السياسة	06
09	سيادة القانون و النظام العام	06
10	الاضطرابات العرقية	06
11	مصداقية الممارسات الديمقراطية	06
12	نوعية البيروقراطية	04
المجموع		100

- **المخاطر الاقتصاديـة :**

الجدول 1-3 من مكونات المخاطر الاقتصادية :

التسلسل	المكون	النقاط
01	معدل دخل الفرد	05
02	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
03	معدل التضخم	10
04	نسبة عجز أو فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	15
05	نسبة وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	10
المجموع		50

[38] حيدر يونس كاظم /مرجع سابق

- **المخاطر المالية :**

الجدول 1-4 مكونات المخاطر المالية

التسلسل	المكون	النقاط
01	معدل دخل الفرد	05
02	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
03	معدل التضخم	10
04	نسبة عجز او فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	15
05	نسبة وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	10
المجمـــــــــــــوع		50

وبالتالي يتم حساب المؤشر المركب بترجيح هذه المكونات بدرجاتها السابقة الذكر إلى 100% وكلما ارتفع المؤشر المركب دل ذلك على انخفاض المخاطر القطرية.

- مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر مرتين في السنة الواحدة، وذلك لقياس قدرة البلد على الإيفاء بالتزاماته المالية مثل خدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات، ويضم المؤشر 185 دولة من بينها 20 دولة عربية، وكلما ارتفعت النسبة الموزونة في المؤشر دل ذلك على انخفاض المخاطر القطرية، ويتكون هذا المؤثر من المكونات الآتية:[39]

الجدول 1-5 مكونات المؤشر البيروموني للمخاطر القطرية

التسلسل	المكون	النقاط
01	المخاطر السيادية	25
02	الأداء الاقتصادي	25
03	مؤشر المديونية	10
04	متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته	10
05	التقييم الائتماني للبلد	10
06	توافر الائتمان المصرفي	05
07	توفر التمويل للمدى القصير	05
08	النقاط لأسواق رأس المال	05
09	معدل الخصم عند التنازل	05
المجموع		%100

- **مؤشر وكالة دان اندبراد ستريت للمخاطر القطرية :**

يقيس هذا المؤثر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييماً لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية. ويقسم الدول إلى خمس تصنيفات (درجة مخاطر منخفضة، طفيفة، معتدلة، شبه مرتفعة ، و درجة مخاطر مرتفعة).

- **مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري :**

[39] حيدر يونس كاظم /مرجع سابق

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام وتحديداً في مارس و سبتمبر ويتم حساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية، ويعطي هذا المؤشر درجات كالآتي:-

- مخاطر منخفضة
- مخاطر معتدلة
- مخاطر مرتفعة
- مخاطر مرتفعة جدا

- **مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية**

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويظهر مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي و بالأوضاع السياسية المحلية وبيئة الأعمال والسجل التاريخي لنحو 41 مليون شركة حول العالم، ويغطي هذا المؤشر نحو 165 دولة تقع ضمنها 19 دولة عربية، ويصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين.

- المجموعة الأولى : مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي تتفرع إلى أربعة فروع
- المجموعة الثانية : مجموعة درجة المضاربة.[40]

[40] حيدر يونس كاظم/مرجع سابق

خلاصة الفصل الأول:

الاستثمـــار الأجنبي المباشـــر هو إحدى وسائـــل التمويل الدوليـــة ،التي يتم من خلالها نقل رؤوس الأموال من البلد المصدر إلى البلد المضيف ،الذي يستقبل المشروعات من اجل الدفع بعجلة التنمية و هو يتخذ عدة أشكال ،منها الشراكة و الملكية التامة و الاندماج و الاستحواذ و المناطق الحرة .و هو ذو أهمية للدولة المضيفة خاصة و للدولة الأم أيضا، و لكي تعمل الدولة المضيفة على استقطابه، و الزيادة من تدفقه لا بد لها من القيام بتحسينات و إصلاحات تشريعية و تنظيمية في مناخ أعمالها، تمس كل الجوانب المكونة له سواء سياسية آو اجتماعية آو اقتصادية آو ثقافية آو تكنولوجية آو قانونية ،و هذا من اجل تحسين وضعيتها في المؤشرات الدولية التي تعتبر كمقياس له، ومن خلالها يبني المستثمر الأجنبي قراره بالاستثمار من عدمه في تلك الدولة .لذلك عمدت الجزائر إلى القيام بعدة إصلاحات إلى الآن ،آخرها القانون الجديد المتعلق بالاستثمار رقم 18-22 و الذي سوف يقوم بتذليل العديد من الصعوبات و التعقيدات ،التي تواجه المستثمر المحلي و الأجنبي على السواء.

الفصل الثاني : تحليل أبعاد قانون الاستثمار الجديد في تحسين مناخ الأعمال في الجزائر 2008 - 2022

مقدمة الفصل

إن رغبة الجزائر في النهوض بالتنمية ، و السعي لتطور اقتصادها دفعها للتوجه نحو اقتصاد السوق، حتى تواكب التطورات العالمية ، لذلك قامت بتشريع قوانين الاستثمار و المالية ،و إجراء التعديلات على الموجودة طيلة عقود من الزمن، بما يخدم توجهاتها الجديدة و هو ما ساعدها في التحول التدريجي لنظامها الاقتصادي و المالي و قد أدى ذلك إلى تغير مناخ أعمالها ليكون مستعدا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية . هذه الإصلاحات كانت انطلاقا من صدور قانون النقد و القرض إلى غاية صدور قانون الاستثمار 22 - 18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق ل 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار و الذي جاء لتحديد القواعد التي تنظم الاستثمار و حقوق المستثمرين و التزاماتهم و التخفيزات المطبقة على الاستثمارات و الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات المنجزة من طرف الأشخاص المعنويين و الطبيعيين الوطنيين أو الأجانب سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين.و إعادة الهيكلة للمؤسسات الراعية للاستثمار.

وقد قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار المؤسساتي لتنظيم الاستثمار في الجزائر حسب القانون الجديد.

المبحث الثاني : الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار الجديد.

المبحث الثالث : مؤهلات مناخ الأعمال في الجزائر 2008-2022

المبحث الرابع : واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 2008-2022

المبحث الخامس : أفاق تطوير جذب الاستثمار الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الجديد وفقا للمؤشرات الدولية 2008-2022

المبحث الأول : الإطار المؤسساتي لتنظيم الاستثمار في الجزائر

جاء في قانون الاستثمار الجديد تحديث و إعادة تنظيم للأجهزة و المؤسسات المكلفة بالاستثمار و التي هي على النحو التالي :

المطلب الأول :الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

هي مؤسسة عمومية ذات طابـع إداري، تتمتـع بالشخصيـة المعنويـة و الاستقلال المالي. توضع تحت وصاية الوزير الأول، و التي من صلاحياتها استقبال المشاريع الاستثمارية المبادر بها من طرف الوطنيين أو الأجانب في مختلف الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات، باستثناء قطاع المناجم والمحروقات و الذي تديره منظومة خاصة.

تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات و الهيئات المعنية بما يأتي[1]:

- ترقية و تثمين الاستثمار في الجزائر و كذا في الخارج و جاذبيته، بالاتصال مع الممثليات الدبلوماسية و القنصلية الجزائرية بالخارج.
- إعلام أوساط الأعمال و تحسيسهم.
- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر.
- تسجيل ملفات الاستثمار و معالجتها .
- مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره.
- تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار القانون 22-18.
- متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية

و من الأجهزة المكونة للوكالة :

- **الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية**

تم إنشاء الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني، بغرض تسهيل الإجراءات الإدارية و كذا جذب الاستثمارات الأجنبية.

وهو المحاور الوحيد للمستثمر و يكلف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد و مرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى و الاستثمارات الأجنبية.

يقوم هذا الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية بدراسة المشاريع الاستثمارية التي

[1]مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 2022/09/08 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 60 ص 6-11/ القانون 18-22 الجريدة الرسمية 50 ص 7.

تساوي أو يفوق مبلغها ملياري (2) دينار جزائري (2.000.000.000دج)، و كذا الاستثمارات الأجنبية التي يملك رأسمالها كليا أو جزئيا أشخاص طبيعيون أو معنويون أجانب ، و تستفيد من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناجمة عنه.

- **الشبابيك الوحيدة اللامركزية**

تهدف الشبابيك الوحيدة اللامركزية إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، أشخاصا معنويين أو طبيعيين، من استكمال، في نفس المكان وفي أقل وقت ممكن، التسجيل والإجراءات و التصريحات الملزمون بها.[2]

و هي بمثابة المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي ، و تتولى مهام مساعدة و مرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

و هي باختصاص محلي، بخصوص الاستثمارات غير تلك التي تدخل في اختصاص الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

مهام الشبابيك الوحيدة

تقوم الشبابيك الوحيدة بمهمة المحاور الوحيد للمستثمر. و تكلف بهذه الصفة، على الخصوص بما يأتي:

- استقبال المستثمر.
- تسجيل الاستثمار.
- تسيير ومتابعة ملفات الاستثمار.
- مرافقة المستثمرين لدى الإدارات و الهيئات المعنية[3].

و هي تضم بالإضافة إلى أعوان الوكالة ممثلين عن : إدارة الضرائب و إدارة الجمارك و المركز الوطني للسجل التجاري و مصالح التعمير و الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار. و مصالح البيئة و الهيئات المكلفة بالعمل و التشغيل و صناديق الضمان الاجتماعي و يجمع عند الحاجة ممثلين عن الإدارات و الهيئات ذات الصلة بالاستثمار.[4]

- **المنصة الرقمية للمستثمر**

و التي يسند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة.

و تسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية

---

[2] https://aapi.dz/ar/qui-sommes-nous-ar/ / الجريدة الرسمية العدد 60 الصفحات من 6 الى 11

[3] مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 2022/09/08 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها/المادة 19 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 60 ص 09

[4] نفس المرجع /المادة 20

الاستثمارية بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة الإنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار.

إن الهدف من هذه المنصة هو تبسيط و تسهيل عملية إنشاء الشركات و الاستثمارات ، ضمان شفافية الإجراءات الواجب تنفيذها و شكليات فحص ملفات المستثمرين ومعالجتها، وتمكين المستثمرين من متابعة مدى تقدم ملفاتهم الاستثمارية عن بعد.

و تشكل المنصة الرقمية أيضا أداة توجيه و مرافقة للاستثمارات و متابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها[5].

مهام الوكالة

في مجال الإعلام

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار.
- جمع الوثائق الضرورية التي تسمح بالتعرف الأحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، و معالجتها و إنتاجها و نشرها بواسطة كل وسيلة مناسبة.
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على كل المعطيات الضرورية لتحضير مشاريعهم.
- وضع بنوك بيانات تتعلق بفرص الأعمال و الموارد و الطاقات الكامنة على المستوى المحلي.
- وضع قاعدة بيانات، بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، عن توفر العقار الموجه للاستثمار[6].

في مجال التسهيل

- وضع المنصة الرقمية للمستثمر وتسييرها .
- تقييم مناخ الاستثمار واقتراح التدابير التي من شأنها تحسينه.
- تقديم جميع المعلومات اللازمة، لاسيما حول فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري، والحوافز والمزايا المتعلقة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة[7].

في مجال ترقية الاستثمار

- المبادرة بكل نشاط مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر و في الخارج، بهدف ترقية الاستثمار في الجزائر.
- إعداد و اقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي و تصميم عمليات حشد رؤوس الأموال اللازمة لإنجازها و تنفيذها.

[5]مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 2022/09/08 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها /المواد 27-28 ص 11
[6]نفس المرجع المادة 04 ص 7
[7]نفس المرجع

- ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين و تعزيز فرص الأعمال و الشراكة.
- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة و تطويرها[8].

في مجال مرافقة المستثمر

- تنظيم مصلحة للتوجيه و التكفل بالمستثمرين.
- وضع خدمة الاستشارات مع اللجوء إلى الخبرة الخارجية، عند الحاجة.
- مرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى[9].

في مجال تسيير الامتيازات

- إعداد شهادات التسجيل للاستثمارات و القيام بتعديلها، عند الاقتضاء.
- تحديد المشاريع المهيكلة، استنادا إلى المعايير و القواعد المحددة في التنظيم المعمول به، و إبرام الاتفاقيات المقررة في المادة 31 من القانون 22-18.
- التحقق من قابلية الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات المسجلة.
- التأشير على قوائم السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا المقدمة من طرف المستثمر.
- إصدار قرارات سحب المزايا.
- تحرير محاضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال و تحديد مدة مزايا الاستغلال الممنوحة للاستثمار.
- القيام، وفقا للتنظيم المعمول به، بتسيير عمليات التنازل أو تحويل السلع و الخدمات التي استفادت من المزايا[10].

في مجال المتابعة

- التأكد ،بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.
- معالجة عرائض وشكاوى المستثمرين.

يدير الوكالة و ينظمها مجلس إدارة و يسيرها مدير عام الذي يقترح التنظيم الداخلي لها ،و يصادق عليه مجلس الإدارة بموجب قرار مشترك بين السلطة الوصية و الوزير المكلف بالمالية و السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ، كما تحدد المناصب الضرورية لسير الوكالة من طرف الوزير المكلف بالمالية و نفس السلطات .

مستخدمو الوكالة يستفيدون من نفس النظام التعويضي المطبق في مصالح الوزير الأول حسب الحالة.

[8]مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 2022/09/08 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها /المواد 27-28 ص 11
[9]نفس المرجع
[10]نفس المرجع المادة 04 ص 7

مجلس إدارة الوكالة يتكون من :

- ممثل الوزير الأول رئيسا .
- ممثل الوزير الأول المكلف بالشؤون الخارجية.
- ممثل الوزير الأول المكلف بالجماعات المحلية.
- ممثل الوزير الأول المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير الأول المكلف بالاستثمار.
- ممثل الوزير الأول المكلف بالتجارة.
- ممثل بنك الجزائر.

يمكن للمجلس الاستعانة بأي شخص تكون خبرته أو مساهمته ضرورية لأعمال المجلس و يتولى أمانته المدير العام يعين أعضائه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد و بناءا على السلطات التي ينتمون إليها و يكونون برتبة مدير في الإدارة المركزية على الأقل . تنتهي عهدة الأعضاء بانتهاء وظيفتهم و في حالة انقطاع احد الأعضاء يتم استحلافه حتى نهاية العهدة.

يجتمع المجلس مرتين في السنة بناءا على استدعاء رئيسه أو باقتراح من ثلثي أعضائه .حيث يتم إرسال الاستدعاء لأعضائه قبل خمسة عشرة يوما من الاجتماع .لا تصح مداولاته إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل و إذا لم يكتمل العدد يجتمع بناءا على استدعاء ثاني و تصح مداولاته حتى و إن لم يكتمل العدد. و يتخذ قراراته بتصويت الأغلبية و في حالة التساوي يرجح القرار بصوت الرئيس .يتم تسجيل عناصر المداولات في دفتر خاص يوقع عليها رئيس مجلس الإدارة. و تبلغ المحاضر لجميع أعضاء المجلس و للسلطة الوصية خلال خمسة عشرة يوما من المداولات.

المطلب الثاني : المجلس الوطني للاستثمار :

هو مجلس يكلف باقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار و السهر على تناسقها الشامل و تقييم تنفيذها . و يقوم بإعداد تقرير سنوي تقييمي يرفعه إلى رئيس الجمهورية .

يوضع تحت رئاسة الوزير الأول أو رئيس الحكومة و يتكون من الوزارات التالية :

- الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية
- الوزير المكلف بالمالية
- الوزير المكلف بالطاقة و المناجم
- الوزير المكلف بالصناعة
- الوزير المكلف بالاستثمار

- الوزير المكلف بالتجارة
- الوزير المكلف بالفلاحة
- الوزير المكلف بالسياحة
- الوزير المكلف بالعمل و التشغيل
- الوزير المكلف بالبيئة
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و يشارك الوزراء في اجتماعات و أعمال المجلس بحضور رئيس مجلس الإدارة و كذا مدير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات كملاحظين.

يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل سداسي و يمكنه الاجتماع خلال السداسي بناءا على استدعاء رئيسه عند الحاجة

تتوج أشغاله بآراء و توصيات

يتولى أمانة المجلس الوزير المكلف بالاستثمار و يقوم بالمهام التالية:

- ضبط جدول أعمال الجلسات
- تبليغ أعضاء المجلس و الإدارات المعنية بآراء و توجيهات المجلس
- وضع كل المعلومات و التقارير الخاصة بالاستثمار تحت تصرف المجلس.[11]

المطلب الثالث : اللجنة الوطنية للطعون

هي هيئة عليا مكلفة بالبت في الطعون المقدمة من طرف المستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا في إطار تطبيق قانون الاستثمار 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 تتشكل اللجنة من :

- ممثل رئيس الجمهورية و هو رئيسها.
- قاض من المحكمة العليا و قاضي من مجلس الدولة يقترحهما المجلس الأعلى للقضاء .
- قاض من مجلس المحاسبة يقترحه مجلس قضاء مجلس المحاسبة .
- ثلاثة خبراء اقتصاديين و ماليين مستقلين يعينهم رئيس الجمهورية .

يتعين أعضائها بموجب مرسوم رئاسي لعضوية مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .و تصادق على نظامها الداخلي أثناء اجتماعها الأول.

تنظر في القضايا المتعلقة بالاستثمار خاصة حالة :

- سحب أو رفض منح المزايا .

[11]مرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 2022/09/08 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و سيره /المواد من 01 الى 05 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 60 ص 05-06

- رفض إعداد المقررات و الوثائق و التراخيص من طرف الإدارات و الهيئات .

حدد آجال رفض الطعن ب 15 يوما من تبليغه للطرف المتظلم من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات.

تجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة و تفصل في الطعن في آجال لا تتجاوز شهرا من تاريخ إخطارها.

تدعوا ممثلي الهيئات و الإدارات العمومية المعنية بالطعن لغرض الاستماع.

يرسل نسخة من ملف الطعن للهيئة المعنية بالنقاط التي اعترض عليها المستثمر للرد عليها خلال 10 أيام[12]

المطلب الرابع :أهداف و مبادئ قانون الاستثمار الجديد

يرمي قانون الاستثمار الجديد إلى تشجيع الاستثمارات بهدف :[13]

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية و ذات قيمة مضافة عالية
- - ضمان تنمية إقليمية مستدامة و متوازنة
- إعطاء الأولوية للتحول التكنولوجي و تطوير الابتكار و اقتصاد المعرفة
- تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة و ترقية كفاءات الموارد البشرية
- تدعيم و تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني و قدرته على التصدير

و من المبادئ التي جاء بها

- حرية الاستثمار : حرية اختيار الاستثمارات من قبل المستثمر الأجنبي و المحلي سواء كان مقيم أو غير مقيم و ذلك في ظل احترام التنظيم و التشريع المعمول بهما.
- الشفافية و المساواة في التعامل مع الاستثمارات.[14]

المطلب الخامس : ضمانات قانون الاستثمار الجديد

جاء قانون الاستثمار 22-18 بالضمانات التي تخدم المستثمرين على النحو التالي :

- إمكانية استفادة المشاريع الاستثمارية من أراضي تابعة للأملاك الخاصة للدولة و تمنح هذه الأراضي من طرف الهيئات المكلفة بالعقار طبقا للشروط و الكيفيات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما. و توضع المعلومات التي تخص العقار تحت تصرف المستثمر على

[12]مرسوم تنفيذي رقم 22-296 مؤرخ في 2022/09/04 يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار و سيرها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 60 ص 04-5

[13] الجريدة الرسمية .قانون 22-18 متعلق الاستثمار المادة 2 ص 05

[14] نفسه المادة 3

- المنصة الرقمية للمستثمر.
- الإعفاءات من إجراءات التجارة الخارجية و التوطين البنكي للمساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج. و تعفى أيضا السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.
- ضمان حماية الملكية الفكرية (المادة 9)
- حماية الاستثمار المنجز من أي تسخير إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون و يترتب على التسخير تعويض عادل و منصف.
- حق الطعن لدى لجنة وطنية عليا للطعون المتعلقة بالاستثمار، ترسل الطعون في اجل لا يتجاوز شهرين ابتداء من تبليغ القرار موضوع الاعتراض و عليها البت في الطعن في اجل شهر واحد من تاريخ إخطارها.[15]
- حق اللجوء إلى هيئات تسوية المنازعات الدولية (المصالحة – الوساطة - التحكيم) و الجهات القضائية الجزائرية في حالة خلاف ناجم عن تطبيق أحكام القانون بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية .
- حماية المستثمر من أثار مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك.
- الحق في التحويل أو التنازل للسلع و الخدمات التي استفادت من مزايا القانون 22-18 و كذا تلك الممنوحة في ظل الأحكام السابقة على أساس رخصة تسلمها الوكالة.
- الاستفادة من ضمان
  - التحويل لرأس المال المستثمر و العائدات الناجمة عنه
  - الحصص العينية شريطة أن يكون مصدرها خارجيا و أن يكون محل تقييم طبقا للقواعد و الإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.
  - المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل و تصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي حتى و إن كان مبلغها يفوق رأس المال المستثمر في البداية.
  - شرط الاستفادة من ضمان التحويل أن يكون الحد الأدنى من حصة التمويل ذات المصدر الخارجي التي تقع على عاتق المستثمرين في التكلفة الإجمالية للاستثمار بـ 25% من مبلغ الاستثمار[16]

[15]قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو متعلق بالاستثمار 2022.المواد من 6 الى 15 ص 6 و 7
[16]وزارة الصناعة .القانون الجديد المتعلق بالاستثمار 2022 PDF

المبحث الثاني : الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار الجديد

تستفيد الاستثمارات المنجزة من خلال :

- اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع و الخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة و توسيع قدرات الإنتاج و إعادة تأهيل أدوات الإنتاج.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية
- نقل أنشطة من الخارج

بناءا على طلب المستثمر من احد الأنظمة التحفيزية التالية :

المطلب الأول : نظام القطاعات

تكون قابلة للاستفادة من نظام القطاعات الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الآتية:[17]

- المناجم و المحاجر.
- الفلاحة و تربية المائيات و الصيد البحري .
- الصناعة و الصناعة الغذائية و الصناعة الصيدلانية و البتروكيميائية.
- الخدمات و السياحة.
- الطاقات الجديدة و الطاقات المتجددة.
- اقتصاد المعرفة و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

المزايا الممنوحة لنظام القطاعات

تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام القطاعات" ، زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، و التي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة من المزايا الآتية:

بعنوان مرحلة الإنجاز :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

[17]قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24يوليو 2022.المادة 26 – 27 الجريدة الرسمية العدد 50 ص 8

- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأسمال.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

بعنوان مرحلة الاستغلال:

ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) إلى خمس(5) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

المطلب الثاني : نظام المناطق

تعد قابلة للاستفادة من" نظام المناطق " الاستثمارات المنجزة في:[18]

- المواقع التابعة للهضاب العليا و الجنوب و الجنوب الكبير.
- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة.
- المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

المزايا الممنوحة لنظام المناطق

زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا نظام المناطق و التي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة ، من المزايا الآتية:

بعنوان مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأسمال.

[18] قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24يوليو 2022.المادة 28 – 29 الجريدة الرسمية العدد 50 ص 9

- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهـة لإنجاز المشاريـــع الاستثمارية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

بعنوان مرحلة الاستغلال:

لمدة تتراوح من (5) إلى (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

المطلب الثالث : نظام الاستثمارات المهيكلة

تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة و استحداث مناصب الشغل ، و التي من شانها الرفع من جاذبية الإقليم و تكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة ، قابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة.

المزايا الممنوحة لنظام الاستثمارات المهيكلة

زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة :

بعنوان مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأسمال.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

يمكن تحويل مزايا مرحلة الإنجاز إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلفة بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الأخير.

بعنوان مرحلة الاستغلال:

ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة من خمس(5) إلى (10) سنوات، من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.[19]

[19]قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24يوليو 2022.المادة 30-31-32 الجريدة الرسمية العدد 50 ص 9/مرسوم تنفيذي رقم 28-302 مؤرخ في 2022/09/08 /لجريدة الرسمية العدد 60 ص 43

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تعمل الجزائر حاليا على الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر و توفير متطلبات مناخ الأعمال المناسب لاستقطابه و هذا للاستفادة من مزاياه في نقل التكنولوجيا و رفع مستويات التنمية و القضاء على البطالة .

المطلب الأول : تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر 2008 -2022

الجدول التالي يبين لنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول 2-1 يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مليون دولار)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
	IDF
2008	2631.71
2009	2753.76
2010	2301.2
2011	2580.6
2012	1499.4
2013	1696.9
2014	1506.7
2015	-584.5
2016	1636.3
2017	1232.3
2018	1466.1
2019	1381.9
2020	869.1
2021	1143.9

المصدر :مؤسسة ضمان تقرير مناخ الاستثمار 2019- النشرة الفصلية الثالثة 2016

و من خلال الجدول و باستخدام برنامج EXCEL نحصل على الرسم البياني الذي يترجم لنا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر ما نلاحظه تذبذب في تدفقه خلال الفترة بين 2008 إلى 2011 ليصل إلى انخفاض قدره 1506.7 مليون دولار عام 2014 ليستمر في الانخفاض إلى السالب في 2015 بقيمة 584.5- مليون دولار حسب تقديرات الاونكتاد و هذا راجع لأسباب الأزمة العالمية في 2008 والتي ظهرت آثارها متأخرة على أسعار البترول حيث بلغ سعره اقل من 38 دولار للبرميل سنة 2015 و الذي اثر على الاقتصاد الوطني لأنه يعتمد بشكل كلي على إيرادات البترول .

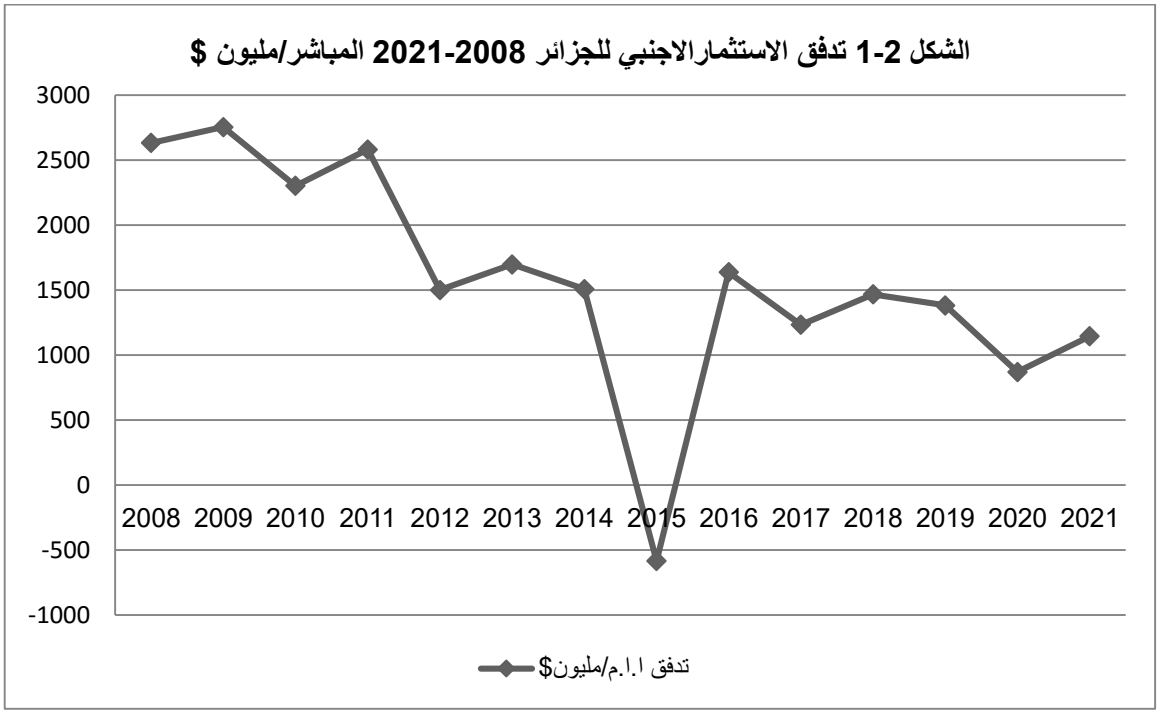

الشكل 2-1 من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL

و اثر انهيار أسعار البترول اتبعت الجزائر سياسة تقشفية حيث تم تجميد التوظيف في القطاع العمومي في 2015 و وقف بعض المشاريع الكبرى و العمل على دعم الاستثمار المحلي فيما معناه إهمال للاستثمار الأجنبي و للاطلاع على وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2011 إلى 2015 نجد تراجع لعدد المشاريع .كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2-2 عدد المشاريع و الشركات العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

العام	عدد المشاريع	التكلفة /مليون دولار	عدد الشركات
2008	75	16408.2	66
2009	32	5872	28
2010	21	1367.4	17
2011	27	1431.6	24
2012	18	2376.8	17
2013	16	4284.6	12
2014	13	535.5	13
2015	13	749.4	13

المصدر نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات السنة 34 العدد الفصلي 2 /2016 ص 15

الشكل 2-2 تكلفة الاستثمارات الواردة للجزائر 2008-2015 /مليون/$

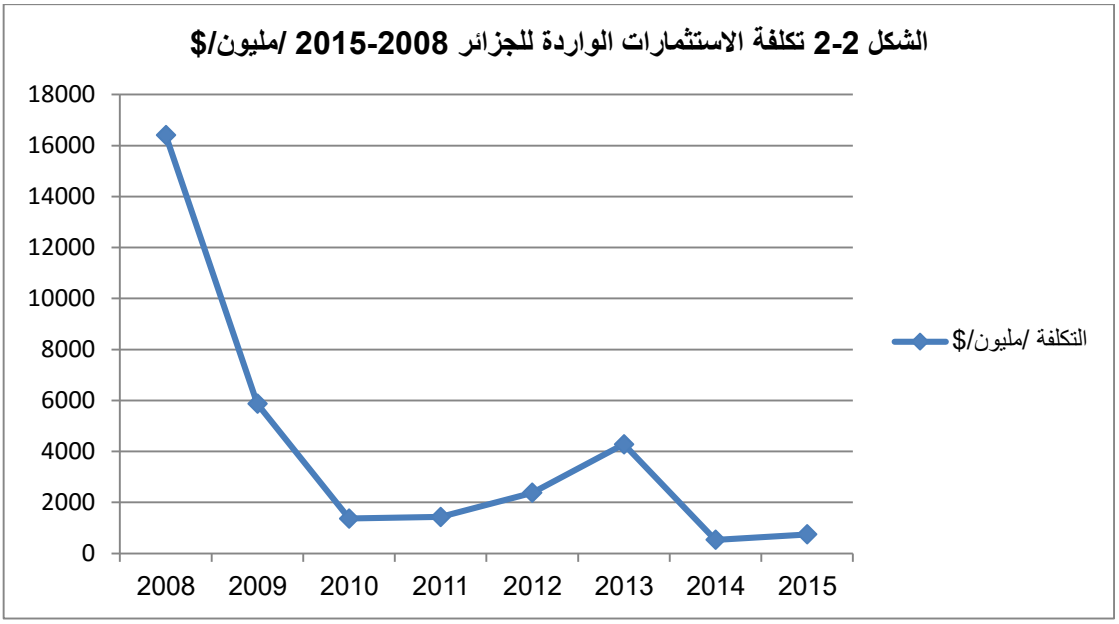

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL

الشكل 2-3 عدد مشروعات ا .ا.م الواردة للجزائر 2008-2015

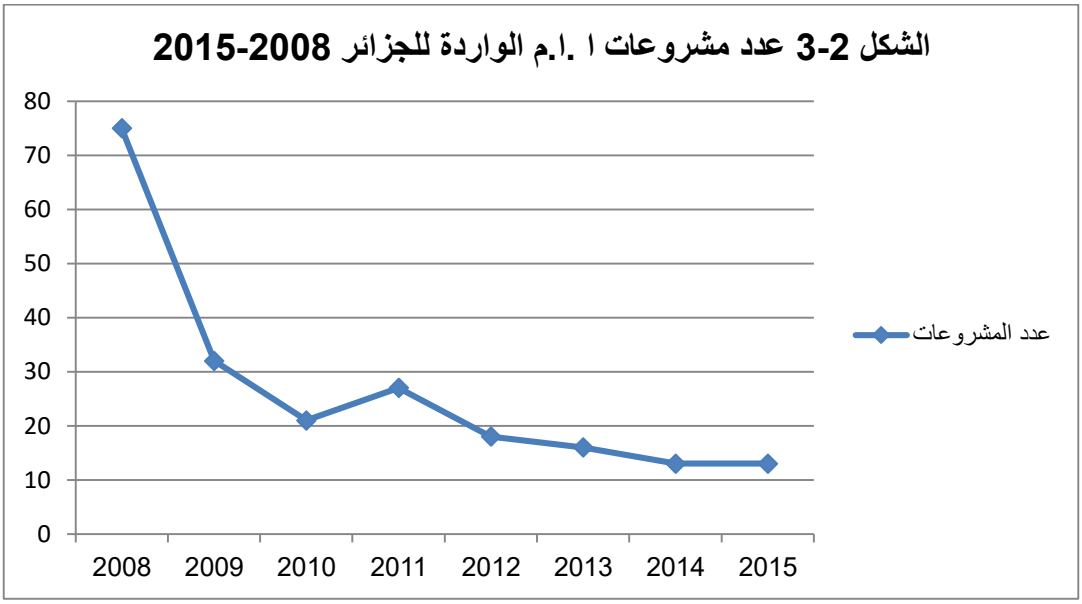

المصدر :من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL

حيث تناقص عد الاستثمارات الأجنبية و كذا الشركات الناشطة في الجزائر من 75 مشـــروع سنة 2008 إلى 13 مشروع سنة 2015 و كذا الشركات من 66 سنة 2008 إلى 13 و هذا أدى إلى تقليص التكلفة. في 2016 قامت السلطات الجزائرية بإصدار القانون 09/16 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار حيث أتى بمزايا مشتركة للاستثمارات المحلية و الأجنبية في قسمه الثاني المواد من 12 إلى 14 بعنوان مرحلة الإنجاز و الاستغلال و خصص القسم الرابع لمنح مزايا للاستثمارات الأجنبية بعنوان المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والتي تستفيد من مزايا و إعفاءات ضريبية المواد 18الى 19 كما حدد مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات و المراكز المشرفة عليها و التي تقوم بالمتابعة للاستثمارات و قدم ضمانات للمستثمرين الأجانب تضمن لهم

الحماية .هذا القانون أعطى انتعاش نوعا ما للاستثمار الأجنبي المباشر حيث انتقلت من السالب إلى الموجب بفضل إصلاحات هذا القانون حيث بلغت 1.69 مليار دولار لتعود بعدها و تستمر في النزول لتصل إلى 869 مليون دولار عام 2021 حيث انه لم يتم تسجيل دخول أي استثمار أجنبي جديد إلى الجزائر و هذا لعدة أسباب منها عدم استقرار الأوضاع بسبب الحراك الشعبي الذي بدا في 2019/02/22 إضافة إلى تجميد المجلس الوطني للاستثمار منذ شهر نوفمبر 2019 و الذي لم يعقد أي اجتماع و أيضا الأزمة الصحية كورونا في أواخر عام 2019 و التي استمرت إلى 2021 و التي شهد خلالها كل العالم الإغلاق التام في كل المجالات و هو ما حد وقلص من تدفق الاستثمارات إلى الجزائر بالرغم من الإصلاحات المنجزة و التي من بينها إلغاء قاعدة الشراكة 51/49 بنص صريح في قانون المالية 2020 (المادة 109)إلا أنها لم تكن كافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مما استدعي القيام بإصلاحات جديدة أكثر مرونة و حماية للمستثمرين و هو ما تمثل في صدور قانون الاستثمار 22-8 مؤرخ في 24 يوليو 2022 .

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن عرض التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدد المشاريع و الشركات و التكلفة و عدد الوظائف للفترة على النحو التالي :

الجدول 2-3 أهم الدول المستثمرة في الجزائر إجمالي الفترة 2015/01 إلى 2019/12

الدولة	التكلفة /مليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونج كونج	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سنغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	3
أخرى	1.576	134	108

المصدر : نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات الربع الثاني 2020

من الجدول نلاحظ إن أهم الدول المستثمرة في الجزائر هونج كونج بتكلفة استثمارية قدرت ب 6000 مليار دولار تليها في المرتبة الثانية الصين ثم سنغافورة ثم باقي الدول في الجدول وصولا إلى اليابان بتكلفة 385 مليار دولار .أما من حيث عدد المشاريع فاحتلت المراتب الأولى كل من فرنسا ب 16 مشروع ثم الصين ب 12 مشروع ثم سويسرا بـ 6 مشاريع بعدها باقي الدول بمشروع أو مشروعين. و من حيث عدد الشركات فكانت الصدارة لفرنسا بـ 15 شركة ثم اسبانيا و الصين بـ 7 شركات ثم باقي الدول .

المطلب الثالث : التوزيع القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015/01 إلى 2019/12 .

الجدول 2- 4 توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
التصنيع	12.833	42
الاستخراج	3.450	2
اللوجستيات و التوزيع و النقل	3.305	2
أعمال بناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات و التسويق و الدعم	114	19
التعليم و التدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة و الخدمات	4	1

نفس المصدر سابق

الجدول 2- 5 تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات (إجمالي الفترة 2015/01-2019/12)

القطاع	التكلفة
المواد الكيميائية	7.931
النقل و التخزين	3.362
المعادن	3.150
الفحم و النفط و الغاز	1.726
المعدات الأصلية للسيارات	1.410
المعادن	813
العقارات	669
مواد البناء	579
المطاط	249
الفنادق و السياحة	202

المصدر: نفسه

من الجدول الأول للمشاريع الجديدة نجد التصنيع يحتل المرتبة الأولى من حيث التكلفة و عدد المشاريع بتكلفة 12.883 مليون دولار و 42 مشروع يليه الاستخراج بتكلفة 3.450 مليون دولار و مشروعين ثم تليه النشاطات الأخرى أما من حيث عدد المشروعات فيحتل الصدارة التصنيع ثم تليه المبيعات و التسويق ب 19 مشروع ثم خدمات العمال ب 16 مشروع ثم البقية .

الجدول 2-6 تطور تكلفة المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة للجزائر خلال 2010-2019

السنوات	تطور تكلفة /مليون دولار
2010	1,384
2011	1,327
2012	2,408
2013	4,240
2014	1,113
2015	790
2016	7,353
2017	1,338
2018	9,259
2019	2,316

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار 2016

أما عن تطور المشاريع حسب القطاع فتحتل الصدارة المواد الكيميائية ثم النقل و التخزين ثم المعادن و الفحم و النفط و الغاز.و هو كدليل على التوجه نحو الاستثمار خارج المحروقات حسب بيانات توزيع المشاريع الجديدة.

المبحث الرابع: مؤهلات مناخ الأعمال في الجزائر للفترة 2008-2022

تتمتع الجزائر بعدة مؤهلات تجعلها جاذبة للاستثمار كما أنها تحتوي على فرص استثماريـــــة في شتى القطاعات تقريبا ما عليها سوي العمل على تحسين مناخ أعمالها في شتى جوانبه من خلال تحسين البيئة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و القانوني فهي لديها موقع جاذب بتواجدها بالقرب من القارتين أسيا و أوروبا و تمتعها بمناخ طبيعي معتدل و توفرها على موارد طبيعية و كثافة سكانية معظمها شباب و مستويات تعليم متقدمة .

المطلب الأول: الجانب السياسي لمناخ الأعمال في الجزائر

النظام السياسي في الجزائر نظام جمهورية بشبه رئاسي فيه الرئيس رأس الدولة و الوزير الأول على رأس الحكومة و السلطة التنفيذية بيد الحكومة و السلطة التشريعية موزعة بين الحكومة و المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة .

ساهمت الأوضاع السياسية إلى حد كبير في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بسبب موجة الفساد التي عانت منها و مازالت تعاني منها و التي من بينها فضيحة الخليفة عام 2013 و سونطراك عام 2015 المحرك الأساسي للاقتصاد.

أما عن ترتيبها فيما يخص المؤشرات الدولية فقد احتلت في عام 2012 المرتبة 96 في مؤشر الشفافية و المرتبة 105 عام 2018 في مؤشر مدركات الفساد من أصل 180 دولة بمعدل 35 نقطة عام 2020 المرتبة 170 و 125 في 2021 في مؤشر الاستقرار السياسي و المرتبة 117 و 111 على التوالي في مؤشر pre لمخاطر الدول لمؤسسة ضمان و في 2019 كان الحراك الشعبي كثورة ضد الفساد المتفشي في أجهزة الدولة و كذا الأزمة الصحية التي أثرت بشكل كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي لمناخ الأعمال في الجزائر

الجدول 2-7 يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر و المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيه

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر /مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل التضخم%	سعر الصرف	معدل النمو %
ANNE	IDF	PIB	INF	TCH	OGR
2008	631.712	171.00	4.85	64.58	2.4
2009	2753.76	137.21	7.73	72.52	1.6
2010	2301.2	161.21	3.91	74.38	3.6
2011	2580.6	200.10	4.52	72.93	2.9
2012	1499.4	209.06	8.89	77.53	3.4
2013	1696.9	209.76	3.25	79.36	2.8
2014	1506.7	213.81	2.91	80.58	3.8
2015	-584.5	165.98	4.78	100.69	3.7
2016	1636.3	160.03	6.39	109.47	3.2
2017	1232.3	170.10	5.59	110.97	1.3
2018	1466.1	174.91	4.26	116.59	1.2
2019	1381.9	171.77	1.95	119.35	1
2020	869.1	145.01	2.41	126.78	5.1-
2021	1143.9	163.04	7.22	135.06	3.5
2022	-	187.2	9.4	141.99	4.7

المصدر : بالاعتماد على بيانات البد الدولي : https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ

التضخم :

يعرفه GOLIVE بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار و ليس بعض السلع (ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى).[20]

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرار الاستثمارية من قبل المستثمر لان له تأثير مباشر على سياسة التسعير و حجم الأجور و الأرباح و التكاليف العملية الإنتاجية و بالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية و ربما يكون الارتفاع في الأسعار اكبر من الارتفاع في تكاليف الإنتاج و يصبح البلد اقل منافسة في الأسواق الدولية إضافة إلى أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى مزيد من التقلبات في أسعار العملة الوطنية. كما يؤدي إلى تناقص رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية و في حالة استمرار ارتفاعه يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال. [21]

[20]سحنون فاروق .اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة خالة الجزائر)/مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير /تخصص تقنيات كمية /جامعة فرحات عباس سطيف2010/2009 ص99.

[21]سحنون فاروق /نفس المرجع ص 110/109.

يمثل الجدول 2-8 معدلات التضخم للفترة 2008 إلى 2022

السنوات	معدل التضخم
2008	4.85
2009	7.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.91
2015	4.78
2016	6.39
2017	5.59
2018	4.26
2019	1.95
2020	2.41
2021	7.22
2022	9.4

المصدر الجدول 2-7

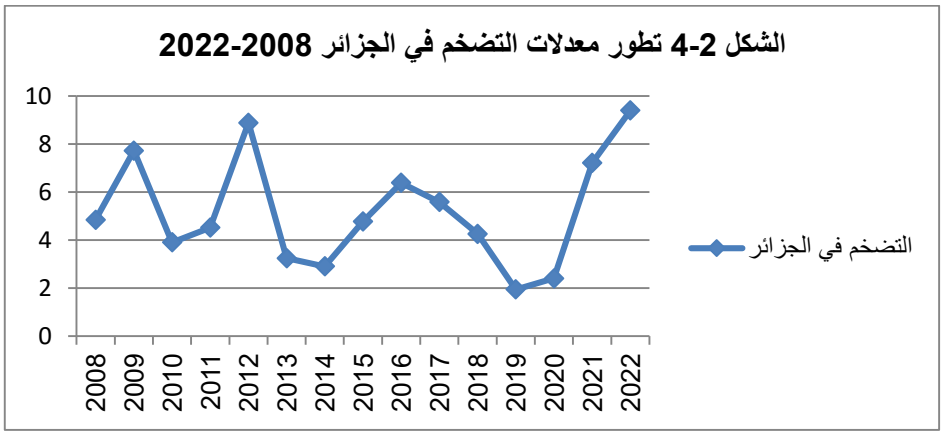

المصدر :من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL

سجل التضخم معدل يتراوح بين 4 و 7.73 خلال الفترة 2008 إلى 2016 بسبب زيادة المعروض النقدي و ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية للقطاع الزراعي و الواردات ليسجل بعدها انخفاضا حتى عام 2019 بعد صدور قانون الاستثمار في 2016 الذي ألغى بعض القيود لقانون المالية 2009 المتعلقة بالاستثمار ليعود للارتفاع مجددا ليصل إلى 9.4 بسبب ارتفاع الأسعار العالمية جراء الحراك الشعبي و الأزمة الصحية و الإغلاق. و من بين الإجراءات إلي قامت بها الدولة الجزائرية للحفاظ على القدرة الشرائية هي أنها قامت برفع أجور المستخدمين و استحداث إعانات للشباب البطال و طالبي العمل لأول مرة و تعزيز دعم المواد الغذائية الأساسية.

معدل البطالة

تمثل البطالة إحدى أهم المشكلات المستعصية في الاقتصاد لذلك تعد الدول السياسات و المراسيم من اجل إيجاد الحلول السريعة لها و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو احد الحلول لتوفير مناصب الشغل للعاطلين و بحجم يحدده حجم تدفقها الذي يتحكم فيه مدى جودة مناخ الأعمال للدولة المضيفة و أيضا نوعية المشاريع فالجديدة توفر اكبر عدد ممكن و أيضا حجم المشاريع فالكبيرة تعمل بوفرات حجم كبير و بالتالي تتطلب عمالة أكثر و حتى على مستوى الأجور نجد الاستثمارات الأجنبية تقدم مستوى أجور اكبر من الاستثمارات المحلية و هو ما يجعل المنافسة حتى في العمالة .

الجدول 2- 9 يمثل معدلات البطالة للفترة 2008-2022

السنوات	معدل البطالة%
2008	11.33
2009	10.17
2010	9.96
2011	9.97
2012	11
2013	9.83
2014	10.6
2015	11.58
2016	11.6
2017	12.1
2018	12.1
2019	12.6
2020	14.00
2021	12.7
2022	12.7

المصدر :أطروحة مودع ايمان ص 291 /و موقع https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators/trandingeconomics

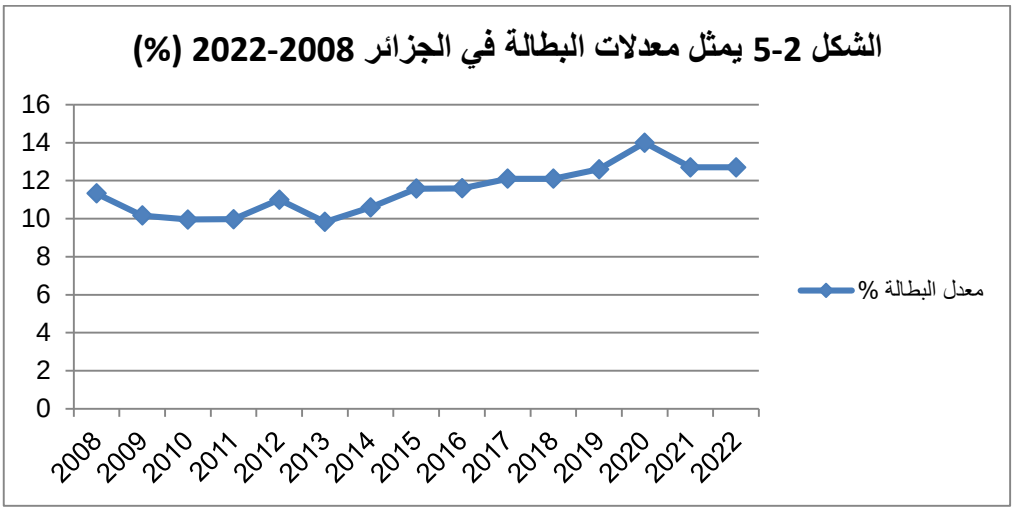

المصدر :من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL

من الجدول و من الشكل شهدت الفترة من 2008 إلى 2013 انخفاض طفيف في معدلات البطالة

و هذا راجع لانتعاش سوق العمل في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي تجاوز قيمة 100 دولار للبرميل مما حقق إيرادات للدولة و بالتالي إقامة مشاريع لامتصاص البطالة.

أما في الفترة من 2014 إلى 2022 فقد سجل معدل البطالة ارتفاعا صاروخيا ليبلغ ذروته 14% بسبب تجميد التوظيف خلال 2015 و التركيز على تشجيع الاستثمار المحلي الخاص و إهمال الاستثمار الأجنبي المباشر مما يخفض من عدد مناصب الشغل على الرغم من التدابير الخاصة بإدماج الشباب البطال و تشغيل الشباب.

وقد عمل القانون الجديد للاستثمار على إيجاد حل لها و كانت من أهدافه الأساسية و من بينها في المادة 30 و 31 منه المتعلقة بتحفيزات نظام الاستثمارات المهيكلة بتقديم إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني تصل من 5 إلى 10 سنوات من تاريخ الشروع في الاستغلال و بإمكانها الاستفادة من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة و المنشآت الأساسية الضرورية.

معدل النمو و الناتج المحلي الإجمالي

النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي أو المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاس بالنسبة للفرد و يعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي و الرفاه.

الناتج المحلي هو مجموعة القيمة النقدية السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري لأنه دائما يبحث عن النمو و النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبه من أسواق الدول المضيفة و تلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثيرا من الشركات المحلية و الأجنبية خاصة التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار لان الطريقة الوحيدة لتقديمها للأسواق الدول المضيفة هي إقامة فروع لها في تلك الدول.

لان زيادة الناتج تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي و بالتالي الحاجة إلى زيادة أنماط استهلاكية جديدة و بالتالي الحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلب المتزايد في البلد المضيف. [22]

[22]سحنون فاروق .اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة خالة الجزائر)/مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير /تخصص تقنيات كمية /جامعة فرحات عباس سطيف2010/2009 ص125.

الجدول2- 10 يمثل تطور الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة 2008-2022

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل النمو للناتج OGR	نصيب الفرد من الناتج
2008	171.00	2.40	4946.60
2009	137.21	1.60	3898.50
2010	161.21	3.60	4495.90
2011	200.10	2.90	5473.30
2012	209.06	3.40	5610.70
2013	209.76	2.80	5519.80
2014	213.81	3.80	5516.20
2015	165.98	3.70	4197.40
2016	160.03	3.20	3967.20
2017	170.10	1.30	4134.90
2018	174.91	1.20	4171.80
2019	171.77	1.00	4022.20
2020	145.01	5.10-	3337.30
2021	163.04	3.50	3690.60
2022	187.2	4.7	3943.00

المصدر :من بيانات الجدول 2- 7

الشكل 2-6 يمثل تطور معدل النمو و الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال 2008-2022

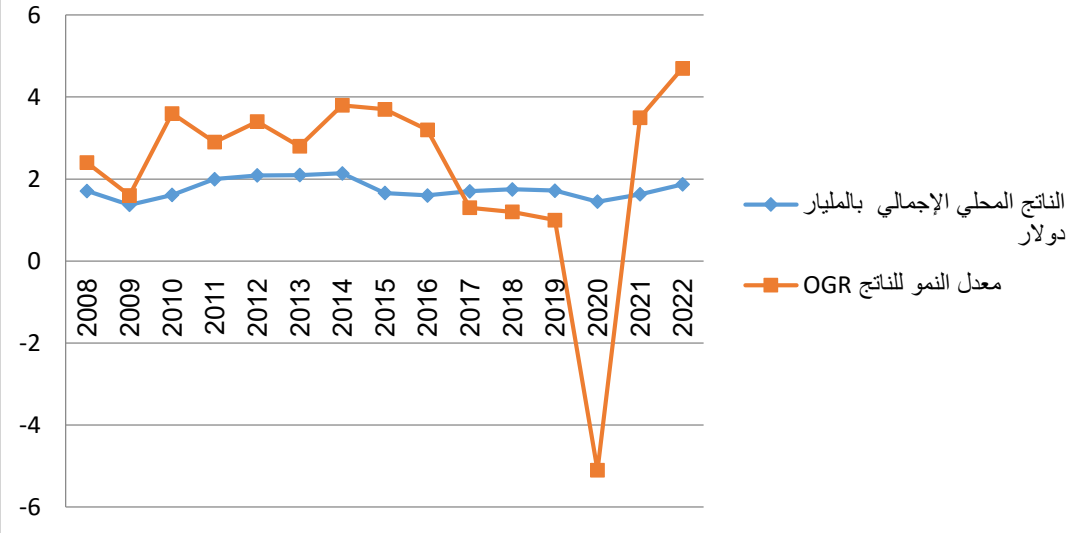

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL

حافظ كل من الناتج المحلي و معدل النمو على نفس الوتيرة تقريبا بسبب الادخار الميزاني الذي ساهم في المستوى المعبر لاحتياطي الصرف المشكلان خلال السنوات السابقة حيث سجل معدل نمو الناتج 3.20 سنة 2016 ليتناقص بعدها حتى بلغ -5.10 % عام 2020 ليصل إلى 4.7 في 2021 حيث صنفت الجزائر ضمن خارطة النمو ضمن الدول التي تتراوح نسب نموها بين 3 % و 6 % كالصين وكندا و

استراليا و تركيا و تصدرت أيضا اقتصاديات المغرب العربي مقارنة بالمغرب التي بلغ بها النمو 0.8 % عام 2022 .

سعر الصرف :

الجدول 2-11 يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	سعر الصرف
2008	64.58
2009	72.52
2010	74.38
2011	72.93
2012	77.53
2013	79.36
2014	80.58
2015	100.69
2016	109.47
2017	110.97
2018	116.59
2019	119.35
2020	126.78
2021	135.06
2022	141.99

المصدر الجدول 2-7

يعرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية ،أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية.[23]

ارتبط سعر الصرف بكل عملية تخص التنمية في البلاد حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تتأثر بتقلبات سعر الصرف ذلك باعتبار أن هذه التقلبات تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية بالنسبة للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها كما أن التقلبات المفاجئة للأسعار لها تأثيرات سلبية باعتبارها تصعب القيام بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية المتعلقة باختيار و تقييم المشاريع كما أنها قد تعرض المستثمر لخسارة غير متوقعة.[24]

[23]مرابط محمد /اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات الأجنبية (حالة الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية في الجزائر)مذكرة ليل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية جامعة جيجل 2014/2013 ص 21

[24]بن ياني مراد/سعر الصرف و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية حالة الجزائر)مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية /جامعة ابي بكر بلقايد 2012/2011.

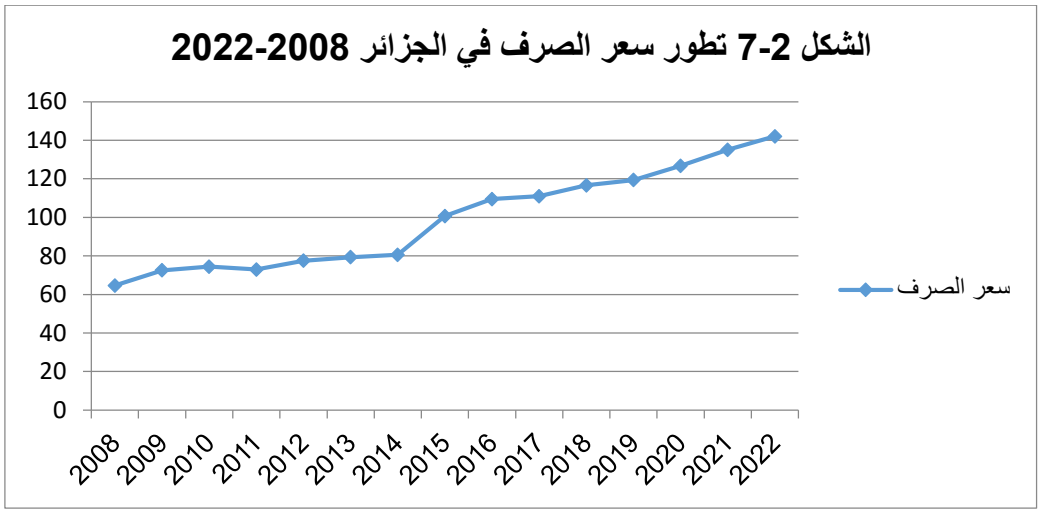

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL

سجل سعر الصـــرف للدينار الجزائري انخفـــاض من عـــام 2008 إلى غايـــة 2014 حيث بلـغ 80.5 دج للدولار بسبب التقلبات الحادة في سعر الدولار و بسبب سياسة الصرف الأجنبي بين البنوك من طرف بنك الجزائر ليزيد في الانخفاض عام 2016 بسبب ارتفاع النفقات و توسع التضخم بين الجزائر و شركائها و اللجوء إلى مرونة سعر الصرف وصل إلى 141.99 في 2022 .

الضرائب

هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين حسب قدراتهـم التساهمية و التي تقوم عن طريـق السلطـة بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي و دون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من قبل السلطات العمومية.[25]

لقد كان تأثير الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع العديد من الأوراق البحثية مع نتائج متناقضة و في هذا الصدد وجد HARTMAN علاقة سلبية بين المعدل الضريبي و الاستثمار الأجنبي المباشر .و ميلر و مودي وجد أن المعدل غير مهم و دراسة SWENSON وجد أثرا إيجابيا لمعدل الضريبة .أما في الدراسات الحديثة منها دراسة NED ET AL عام 2016 حيث تبحث هذه الورقة تأثير معدل ضريبة دخل الشركات على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في دول OECD حيث تم إقرار أن معدل الضريبة يرتبط سلبا مع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر و بينت الدراسة أن البلدان التي قامت بتخفيض معدلات الضريبة

تجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التخفيض.[26]

[25] سحنون فاروق .اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة خالة الجزائر)/مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير /تخصص تقنيات كمية /جامعة فرحات عباس سطيف 2010/2009 ص125.

[26] قادري محمد/الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي و التوجه نحو السوق(دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995-2017)/أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي/جامعة ابي بكر بلقايد 2019/2018 ص99.

من أنواع الضرائب المفروضة في الجزائر :

- **الضريبة على الدخل**

عرفها المشرع الجزائري في المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي "[27] تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة،المحدد وفق لأحكام المواد من 85 إلى 89 " و يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية :[28]

- الأرباح الصناعية التجارية والحرفية
- الأرباح المهن غير التجارية .
- الأرباح الفلاحية
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية .
- عائدات رؤوسا لأموال المنقولة
- المرتبات والأجور والمعاشات و الريوع العمرية
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية و الحقوق العقارية الحقيقية ،و كذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

وتطبق هده الضريبية على:

- الشركاء في شركات الأشخاص
- شركاء الشركات المدنية المهنية المشكلة من اجل الممارسة المشتركة لمهنة أعضائها.
- أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات باسم جماعي شريطة ألا تشكل هذه الشركات في شكل شركة أسهم أو شركة محدودة المسؤولية ،و أن تنص قوانينها الأساسية على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة.
- أعضاء شركات المساهمة الذين لديهم مسؤولية تضامنية و غير محددة فيها.

[27] المادة 01 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022 ص 10

[28] نفس المرجع المادة 02

الجدول 2- 12 يبين نسب الضريبة على الدخل [29]

أجزاء الدخل الخاضعة للضريبة	معدل الضريبة
لا يتجاوز240.000 دج	%0
من 240.001 دج إلى 480.000 دج	%23
من 480.001 دجإلى960.000 دج	%27
من 960.001 دج إلى 1.920.000 دج	%30
من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج	%33
أكثر من 3.840.000 دج	%35

المصدر : قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022 المادة 104 ص 30

- **الضريبة على أرباح الشركات IBS**

يعرفها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022 في المادة 135 كما يلي[30] :

" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين و تسمى الضريبة على أرباحا لشركات . "

و هي ضريبة وحيدة و كذلك عامة وتعتمد على التصريح الإجباري. و هناك شركات تخضع لـ IBS اختياريا فكل الشركات تخضع للـ IBS بحكم شكلها القانوني ماعدا بعض الشركات التي تخضع للـ IBS بصفة اختيارية وهذا وفقا للمادة 136 من قانون الضرائب والتي تتمثل في شركات الأشخاص والشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركات الأسهم .

تحدد معدلات الضريبة كما يلي[31]:

- 19% بالنسبة لنشاطات الإنتاج
- 23% بالنسبة للأنشطة والأشغال العمومية والري والسياحة باستثناء وكالات الأسفار
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى

المعدلات الأخرى:

تحدد نسبة الاقتطاعات من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كالتالي :

- 10% بالنسبة لعوائد الديون والودائع و الكفالات.
- 40% بالنسبة للمداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية
- 30% بالنسبة :
- للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات

[29] قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022 المادة 104 ص 30
[30] نفس المرجع المادة 135 – 136 ص 37
[31] نفس المرجع المادة 150 ص 46 - 47

- المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدى أو تستعمل في الجزائر.
- للحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءتهم و إما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه أو صيغته أو منح امتياز ذلك.
- 10% بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري.

غير انه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا أو دنيا تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.

- 15% محررة من الضريبة بالنسبة لعائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية و كذا المداخيل المماثلة المذكورة في المواد من 45 إلى 48 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022،المحققة من طرف الأشخاص المعنويين الذين لا يملكون منشاة مهنية دائمة في الجزائر.
- 5% محررة من الضريبة بالنسبة للمداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي تم إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات أو تم إعفائها صراحة.
- تخضع لمعدل 20% فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة المحققة من طرف الأشخاص المذكورين في المادة 149 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022 .
- تؤسس ضريبة إضافية على الأرباح تطبق على شركات صناعة التبغ ،حيث الوعاء الضريبي لهذه الضريبة هو ذلك الخاضع للضريبة على أرباح الشركات .تحدد معدل هذه الضريبة ب 10% يتم تحصيلها بنفس طريقة تحصيل الضريبة على أرباح الشركات.

- **الضريبة على القيمة المضافة TVA :**

ضريبة الرسم القيمة المضافة (TVA) هي ضريبة استهلاك تفرض على جميع السلع والخدمات المباعة في الجزائر. حدد قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2022 معدل ضريبة الرسم القيمة المضافة العادية بنسبة 19٪. و المخفضة ب نسبة 9 % .[32]

يتم تحصيل هذه الضريبة نيابة عن الحكومة وتستخدم لتمويل النفقات العامة. يجب على الشركات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة فرضها على مبيعاتها الخاضعة للضريبة وتقديم إقرار إلى السلطات.

سجلت الرسوم و الضرائب ارتفاع بين عامي 2016 و2021، في مقدمتها ضريبة الرسم القيمة المضافة حيث ارتفعت من 17% إلى 19% ، مع فرض ضريبة على بيع العقارات و تأجيرها بنسبة 5%

حسب المنتج أو الخدمة. تخضع معظم السلع والخدمات لضريبة القيمة المضافة. يفرض قانون التمويل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 19٪ على الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الشركات غير المقيمة للمستهلكين

[32]قانون الرسم على رقم الأعمال ق.م.ت 2022 المواد 21 – 23 ص 15

في الدولة.

يضاف إلى ذلك رفع الضريبة المفروضة على الآلات الكهرومنزلية المستوردة التي تستهلك الكثير من الطاقة. وتحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا في الضغط الضريبي، حسب آخر تقرير حول التنافسية في العالم الصادر عن المنتدى الاقتصادي.

كما تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول ارتفاعا في نسبة الضرائب المفروضة على المواطنين وقطاع الأعمال على المستوى العربي وحتى الدولي، وهو ما يجعل الاستثمار في الصناعة أو المقاولات أمرا غير مشجع، في وقت تعيش فيه البلاد ظروفا اقتصادية متعثرة .

من بين الاتفاقات المتعلقة بمنع الازدواج الضريبي التي وقعت عليها الجزائر مع بعض الدول العربية و الأوربية ما يلي :

الجدول 2- 13 اتفاقيات منع الازدواج الضريبي

رقم ج ر	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاقية	البلد
2010-70	-	2010/11/03	2008/07/03	تفادي الازدواج الضريبي و تجنب الغش الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل و الثروة	قطر
2015-42	05	2015/07/20	2008/04/20	تفادي الازدواج الضريبي و تجنب الغش الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل	الكويت
2015-70		2015/12/27	2011/12/01	تفادي الازدواج الضريبي و تجنب الغش الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل و الثروة	الجمهورية الإسلامية الموريطانية
2016-33		2016/05/26	2015/02/18	تفادي الازدواج الضريبي و تجنب الغش الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل و الثروة	المملكة المتحدة و ايرلندا الشمالية
2020-37		2020/07/08	2018/05/09	تفادي الازدواج الضريبي و تجنب الغش الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل و الثروة	هولندا

المصدر مذكرة زوقارت نادية ص 82 مرجع سابق /الجريدة الرسمية رقم 33 ص 3/الجريدة الرسمية رقم 37 ص 4.

حجم السوق

يركز المستثمرين الأجانب في توجهاتهم للاستثمار في بلد ما على تلبية الاستهلاك المحلي لذلك يتوجهون نحو البلدان ذات الكثافة السكانية العالية لان حجم الاستهلاك يكون كبير .فالجزائر تمتلك هذه الميزة من خلال مساحتها التي تبلغ 2.381.741 كم2 موقعها الجغرافي فهو إستراتيجي و قريب من الأسواق الأوربية و يتوسط المغرب العربي و هي بوابة إفريقيا و تعتبر أكبر بلد في أفريقيا والعالم العربي و هي مدخل مباشر وسريع للمدن الاقتصادية الكبرى يقلل من تكاليف النقل و الإنتاج .بلغ عدد سكانها 43 مليون نسمة في 2019 بكثافة سكانية 16.72 كم^2 يميلون إلى استهلاك المواد الاستهلاكية المصنعة و المستوردة مما يجعل الاستهلاك المحلي كبير و محفز للاستثمار الأجنبي المباشر .

البنية التحتية

تلعب دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فالجزائر تمتلك بنية تحتية تتماشى مع المعايير الدولية تمثلت في :

- 127.000من الطرق و الطرق السيارة، (المرتبة 44 عالميا، والثالثة إفريقيا)
- 36 مطار بما في ذلك 16 مطارا دوليا
- 51 منشأة بحرية
- ثاني اكبر شبكة سكة حديدية في القارة الإفريقية بطول 4560 كم
- مترو واحد (1)، 6 تراموای[33]

الموارد الطبيعية و البشرية :

تتوفر الجزائر على احتياطات هامة من النفط و الغاز حيث تعد الممول الثالث للاتحاد الأوروبي بالغاز و الطاقوي الرابع و تحتل المرتبة 15 من حيث احتياطي النفط و 28 في إنتاج النفط و 12 في تصديره و تصل قدرتها إلى 22 مليون طن سنويا ،كما لها إمكانيات كبيرة فيما يخص استغلال الغاز الصخري .و تمتلك موارد طبيعية وفيرة ومتنوعة.

أما في جانب الموارد البشرية فلها يد عاملة مؤهلة، شابة و تنافسية بحيث :

- 54 ٪ من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 سنة
- 2.000.000 طالب مسجل في الجامعة كل عام، منهم 80.000 طالب في الدكتوراه و الماستر
- 109مؤسسة جامعية منها 54 جامعة
- ما يقارب 500.000 مسجل في التكوين المهني في 1990 مؤسسة تكوين عمومية و خاصة

تكاليف عوامل الإنتاج تنافسية و مفيدة

- الأجور: من 18.000 إلى 000 130 دينار جزائري، ألحد الأدنى للأجور000 18 دينار جزائري
- كهرباء : 4.578 دينار جزائري/ كيلوواط ساعة في المتوسط
- البنزين : بنزين ممتاز: 45,97 دينار جزائري /لتر المازوت: 29,09 دينار جزائري/لتر
- الغاز الطبيعي : 27,96 إلى 42,63 دينار جزائري/حراري[34]

[33]موقع الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمارات/على الموقع https://aapi.dz/ar/lalgerie-en-bref-ar/

[34] نفس الموقع

المطلب الثالث : الجانب الاجتماعي و الثقافي لمناخ الأعمال في الجزائر

السكان

الجدول 2-14 يمثل تطور عدد السكان خلال فترة 2008-2021

السنوات	تعداد السكان الإجمالي/مليون نسمة
2008	34.57
2009	35.20
2010	35.86
2011	36.54
2012	37.26
2013	38.00
2014	38.76
2015	39.54
2016	40.34
2017	41.14
2018	41.93
2019	42.71
2020	43.45
2021	44.18

بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ/

تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عربيا من حيث عدد السكان بعد مصر و السودان من الملاحظ هو تزايد عدد السكان طوال فترة الدراسة بمعدلات متقاربة. و هو ما يجعل من الجزائر سوق ذات حجم سكاني كبير و مستقطب للمستثمر الأجنبي و المحلي الذي يبحث دوما عن تلبية الحاجات السلعية و الخدمية للمجتمعات المستهدفة و التي يتوقع منها تحقيق الأرباح إذا استثمر فيها.

المطلب الرابع : الجانب التكنولوجي و القانوني لمناخ الأعمال في الجزائر

الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات

شهد قطاع الاتصالات تحسنا مع مطلع الألفية الثالثة خاصة انتشار الإعلام الآلي و الانترنت و دخول الهاتف النقال حيث صنفت الجزائر ثالث بلد من حيث الأكثر ديناميكية في مجال الاتصالات من طرف الهيئة الدولية للاتصالات و تم ترتيبها ضمن الدول التي سجلت تقدم محرز في مجال تطوير التكنولوجيا حيث بلغ عدد مشتركي الهاتف النقال 49.02 مليون مشترك سنة 2022 مع توفير عروض كثيرة و متنوعة و بأسعار تنافسية كما تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع ذات التدفق العالي في سنة 2016 و التي سهلت الحياة الرقمية للمؤسسات و بتاريخ 2017/12/10 تم إطلاق القمر الصناعي ALCOMSAT من الصين و الذي يسمح بالولوج إلى شبكة الأنترنت من جميع أنحاء الوطن حتى النائية مع السماح بالتواصل في حالة حدوث اضطرابات على مستوى الألياف البصرية وقد ساهم القانون 18-04

المؤرخ في 2018/05/10 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية في تحسين شروط الوصول إلى سوق الاتصالات الالكترونية و تحسين جودة الخدمة لصالح جميع المواطنين.[35]

الجدول 2-15 يبين عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف النقال حسب المتعامل الوحدة مليون مشترك

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	معدل التطور 2022-2021
الجزائر للاتصالات (OTAموبليس)	18.37	19.11	18.63	18.97	19.83	21.10	%6.40
الجزائر اوراسكوم (OTA)تلكوم	14.95	15.85	14.71	14.36	14.59	15.18	%4.00
الوطنية للاتصالات(WTA)	12.53	12.20	12.08	12.22	12.59	12.74	%1.19
المجموع	45.85	47.15	45.43	45.56	47.02	49.02	%4.26

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على /بيانات وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية /تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات لسنة 2022

مما يلاحظ في الجدول بان إجمالي عدد المشتركين يتزايد حتى عام 2019 و 2020 يسجل انخفاض في عدد المشتركين و هذا بسبب المنافسة من القطاع الخاص ليعود بعدها للارتفاع.

الجانب القانوني

من اجل إصلاح بيئة الأعمال في الجزائر قامت السلطات بإصدار عدة قوانين تنظمها منذ الاستقلال إلى الآن ومن بين القوانين المنظمة للاستثمار في الفترة 2008 – 2022 نجد :

- قانون المالية التكميلي 2009 جاء نتيجة الأرباح المحولة من طرف الشركات الأجنبية إلى الخارج و وصول فاتورة الواردات إلى مستوى حرج في 2008 و قيام عدد من المستثمرين الأجانب ببيع شركاتهم لآخرين أجانب دون علم السلطات الجزائرية لذلك تم إعادة النظر بعمق في العلاقة بينها و بين المستثمرين الأجانب من خلال هذا القانون و من بعض ما جاء فيه :[36]
  - منع الملكية الكاملة للمستثمرين الأجانب و تحديد نسبة مساهمة وطنية مقيمة قدرت ب 51% من رأس مال الاجتماعي المادة 58 منه.
  - على المستثمر إدخال مبالغ من العملة الصعبة اكبر من التي يحولها إلى الخارج أي تحقيق ميزان من العملة للجزائر طوال حياة المشروع.
  - إقرار ضريبة على الأرباح المحولة.
  - لا يمكن ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف أشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية نسبة 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.
- قانون الاستثمار 16-09 مؤرخ في 03 غشت 2016 متعلق بترقية الاستثمار يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات صدر بعد تحقيق القيم السالبة التي شهدها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2015 حيث جاء بحزم

[35] ايمان مودع / أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية و تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014/ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية /جامعة محمد خيضر بسكرة /2018-2019. ص 201.

[36] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 44 مؤرخ في 26 يوليو 2009 المادة 58 ص 13 / ايمان مودع /مرجع سابق ص 208- 211.

من التحفيزات و الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي و المحلي حسب أهمية القطاع حيث أولى أهمية للاستثمارات الممنوحة في مناطق الهضاب العليا و الجنوب لان تنميتها تحتاج إلى مساهمة من طرف الدولة .إضافة إلى تبسيط و تسريع الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار و اختصارها في وثيقة واحدة تمنح الحق بالحصول على الامتيازات أما الأجهزة فقد قام بتركيز مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لإلغاء كل التدخلات الملاحظة سابقا بخصوص النظام القانون و منح كل الامتيازات و قد خص القانون 16-09 الاستثمارات الأجنبية في مواده 17و 18 و 19 في القسم الرابع و الضمانات في الفصل الرابع. أما الإطار المؤسساتي فتمثل في :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .
- المجلس الوطني للاستثمار CNI .
- الشباك الوحيد اللامركزية.[37]

- **قانون المنافسة :** أصدرت الجزائر الأمر 03-03 الذي عدل و وسع في 2008 إلى القانـــون (08-12) و في عام 2010 القانون رقم (10-05).إلا أن أنشطة مجلس المنافسة علقت من 2003 إلى 2013 .و تتميز التعاريف و الأحكام الوارد في قانون المنافسة بالغموض و عدم التمييز بين المؤسسات المملوكة للدولة و المؤسسات الخاصة و يمنح معاملة تفضيلية لمؤسسات الدولة.
- **الأمر 100-17 عام 2017 :** تعديل قواعد وكالة الاستثمار.
- **الأمر105- 17 :** بشان تنفيذ مكونات الاستثمار .
- **تشريعات محاربة الفساد :** لدى الجزائر عدة تشريعات لمكافحة الفساد منها الأمر (05-10) عام 2010 بشان مكافحة الفساد .
- **تشريعات حماية المستهلك :** القانون رقم 18-09 في عام 2019 المتعلق بحماية المستهلك
- **قانون المالية 2020 و قانون المالية التكميلي 2020 :** من أهم ما جاء فيه إلغاء قاعدة الشراكة 51/49 مع المستثمر الأجنبي و الإبقاء عليها في أنشطة إنتاج السلع و الخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا فقط و التي تحدد عن طريق التنظيم (المادة 109).[38]

السماح للمستثمر الأجنبي بتمويل مشروعه من أمواله الخاصة دون اللجوء للتمويل المحلي من البنوك الجزائرية.

استبعاد القطاع المصرفي و التأمينات من القطاعات الاستراتيجية أي بإمكان المستثمر المحلي و الأجنبي فتح بنوك خاصة .و هي حركة جيدة للتوجه نحو التحرير المالي.

[37]قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار
[38]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 81 مؤرخ في 2019/12/30 / قانون المالية 2020 المادة 109 ص 39

المبحث الخامس :أفاق تطوير جذب الاستثمار الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الجديد وفقا للمؤشرات الدولية

إن إنشاء شركة في الجزائر قد يعتبر مهمة صعبة ،فالإجراءات التي تسبق تسجيل الشركة وحدها قد تستغرق أكثر من ثلاثة أسابيع، ويجب القيام بعدة خطوات - من الحصول على شهادة (تصديق) الاسم للشركة، إلى إيداع رأس المال اللازم لبدء التشغيل من خلال موثّق عام، ونشر إخطار التأسيس.

ويجب إتمام كل هذه الإجراءات من أجل بدء تشغيل المشروع بطريقة رسمية وقانونية تماما، وذلك من دون احتساب الإجراءات المنفصلة المتعلقة بالضرائب المحلية والتسجيل لدى الضمان الاجتماعي.

وعند بدء عمل الشركة، تظهر عراقيل أخرى، حيث أن الحصول على تراخيص البناء قد يستغرق أكثر من ستة أشهر. وتشترط البنوك الجزائرية وجود ممتلكات غير منقولة كضمان للحصول على القروض. وفي كثير من الأحيان، لا يمتلك أصحاب مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة أي أراض أو مبان. وتؤثر هذه العوامل واللوائح الأخرى على الربحية، بل وعلى قدرة الشركات على الاستمرار في نهاية المطاف.

في هذا المبحث سوف تقوم بعرض وضعية الجزائر وفق مؤشر أداء سهولة الأعمال و مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار من خلال ترتيبها ضمنهما و مقارنتها بدولة مصر و المغرب.

المطلب الأول : مؤشر سهولة أداء الأعمال

نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يساعد مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق و تحسنه مع مرور الوقت. يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى للأداء"، والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005.و يسمح هذا بمشاهدة الفجوة بين أداء اقتصاد معين و الأداء الأفضل في أي نقطة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. ويتراوح مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء الاقتصاد ما بين 0 و 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. على سبيل المثال، تعني درجة 75 في DB 2019 أن الاقتصاد كان على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيد من أفضل أداء سجل في جميع الاقتصادات وعبر الزمن. و تشير درجة 80 في DB 2020 إلى تحسن الاقتصاد. بهذه الطريقة يتكامل مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مع الترتيب السنوي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن الاقتصادات مع بعضها البعض في نقطة من الزمن.

يتكون هذا المؤشر من المعلمات التالية :[39]

- **بدء النشاط التجاري Started Activity Business**

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسميا من صاحب منشاة الأعمال المطبقة في الممارسة العملية لبداية نشاط تجاري أو صناعي و تشغيله بالإضافة إلى الوقت و التكلفة اللازمين و شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال و تتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص و التصاريح اللازمة و المطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة و بعد دراسة القوانين و الإجراءات الحكومية يتم إعداد قائمة تفصيلية بالإجراءات المطلوب استيفاؤها

- **استخراج تراخيص البناء issuing building permits**

يتبع هذا الموضوع الإجراءات و الوقت و التكلفة لبناء مستودع بما في ذلك الحصول على التراخيص و التصاريح اللازمة و تقديم جميع الإخطارات المطلوبة و طلب و استلام جميع عمليات التفتيش اللازمة و الحصول على توصيلات المرافق.

- **الحصول على الكهرباء Get electricity**

يقيس الإجراءات و الوقت و التكلفة المطلوبة لأعمال الحصول على توصيل كهرباء دائم لمستودع تم إنشاؤه حديثا بالإضافة إلى موثوقية التوريد و شفافية التعريفة و سعر الكهرباء.

- **تسجيل الملكية Regester Ownrership**

يقيس الخطوات و الوقت و التكلفة المتضمنة في تسجيل الملكية بافتراض حالة موحدة لرجل الأعمال الذي يريد شراء ارض و مبنى مسجل بالفعل و خالي من نزاع على الملكية.

- **الحصول على الائتمان Get Credit**

يقيس مجموعتين من القضايا قوه أنظمة الإبلاغ عن الائتمان و فعالية قوانين الضمانات و الإفلاس في تسهيل الإقراض.

- **حماية حقوق صغار حملة الأسهم Protect Minority Investors**

يقيس قوة حماية مساهمي الأقلية ضد إساءة استخدام أصول الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين و ضمانات الحوكمة و متطلبات شفافية الشركة التي تقلل من مخاطر إساءة الاستخدام.

- **دفع الضرائب Pay Taxes**

يقيس الضرائب و المساهمات الإلزامية التي يجب على الشركة المتوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة معينة بالإضافة إلى العبء الإداري لدفع الضرائب و الاشتراكات و الامتثال لإجراءات ما بعد التقديم .

[39] بوريش .ا/المريني .ن/تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق تقرير 2020 /مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية /المجلد 09 العدد 01.جوان 2022 ص 418.419

- **التجارة عبر الحدود Trade Across Borders**

يقيس الوقت و التكلفة المرتبطين بالعملية اللوجستية الخاصة بتصدير و استيراد السلع و البضائع المرتبطين بثلاثة إجراءات و هي الامتثال للشروط و المتطلبات المستندة و الامتثال لقوانين الدول و النقل الداخلي.

- **إنفاذ العقود Imposing Contracts**

يقيس الوقت و التكلفة لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية و مؤشر جودة العمليات القضائية و تقييم ما إذا كان اقتصاد قد اعتمد سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة و الكفاءة في نظام المحاكم.

- **تسوية حالات الإعسار**

يدرس وقت و تكلفة نتائج إجراءات الإعسار التي تشمل كيانات قانونية محلية تستخدم هذه لحساب معدل الاسترداد الذي يتم تسجيله كسنتات على الدولار يسترده الدائنون المضمونين من خلال إجراءات إعادة التنظيم آو التصفية أو إنفاذ الديون.

يمثل الجدول 2-16 التالي تقييم و ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

السنوات	الرتبة	القيمة	عدد الإصلاحات المنفذة
2008	125	–	00
2009	134	–	00
2010	136	–	04
2011	136	–	00
2012	184	–	01
2013	152	–	01
2014	153	–	00
2015	154	50.69	01
2016	163	45.92	02
2017	156	47.76	04
2018	166	46.71	00
2019	157	49.65	02
2020	157	48.6	-

المصدر مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية المجلد 02(2019)ص 193 /إضافة الى تقرير أنشطة الأعمال البنك الدولي 2008-2010

من الملاحظ إن الجزائر بقيت تحتل المراتب المتأخرة وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال مما يدل على صعوبة إنجاز الأعمال و ارتفاع تكلفتها و طول المدة الزمنية المنجزة خلالها و للتسهيل منها قامت الجزائر بـ 4 إصلاحات سنة 2010 في مجال استخراج تراخيص البناء و دفع الضريبة (تخفيض ضريبة أرباح الشركات) و أيضا تخفيض عدد إجراءات تسجيل الملكية و في مجال إنفاذ العقود (حسب تقرير أنشطة الأعمال 2010 للبنك الدولي).و بالرغم من صدور قانون الاستثمار في 2016 و إعادة الإصلاحات في المجال الضريبي عام 2017 و اتخاذ عدة خطوات في مجال تحسين عمليات توصيل الكهرباء (عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية)، ومنح تراخيص جديدة للشركات التي تبيع الكهرباء أو لمحطات

الكهرباء الفرعية سابقة البناء، وتعزيز البنية التحتية للائتمان عن طريق نقل البيانات الخاصة بالائتمان الأصغر إلى بنك الجزائر، وتحسين عملية رقمنة الخرائط المساحية وسندات ملكية الأراضي، وتيسير الواردات من خلال قيام الرقابة الجمركية بإجراء عمليات تفتيش مشتركة.إلا أنها ظلت متأخرة و لم تجدي الإصلاحات التي قامت بها لأنها غير كافية و غير مكتملة و هو ما اثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسلبية و بقي الأداء ضعيف في المؤشر.لذلك زادت الدولة من إصلاحات بيئة الأعمال بإصدار القانون الجديد 22-18 الذي يعيد تنظيم بيئة الأعمال ليتحقق احتمال السهولة.

المطلب الثاني : مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من المعلمات الأساسية حسب الشكل الموالي :

الشكل 2-8 يمثل مكونات مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

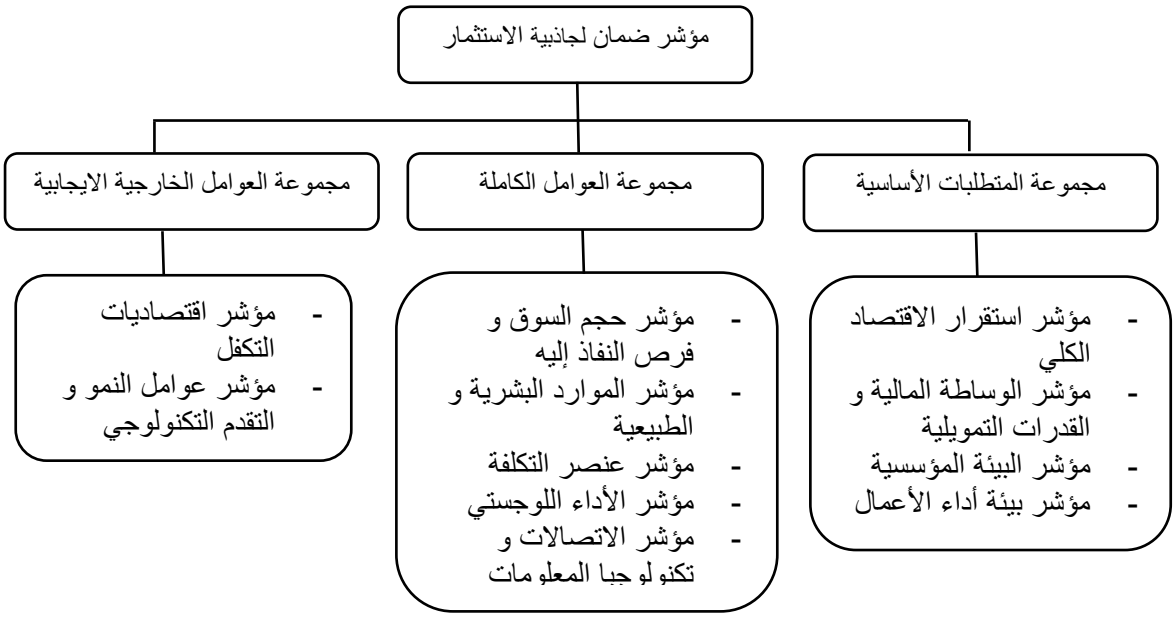

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان 2018 ص 25

وقد سجلت الجزائر التغيرات التالية منذ 2013 - 2019 كما هو موضح في الجدول

2-17: تقييم و ترتيب الجزائر في مؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

السنوات	الترتيب	القيمة	الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية	الأداء وفق مجموعة العوامل الكاملة	الأداء وفق مجموعة العوامل الخارجية
2013	82	24.1	41.6	35.9	6
2014	85	32.2	46.6	37.5	15
2015	87	33.9	45.8	37.7	18.6
2016	87	34.2	45.1	38.3	19.4
2017	87	35	47	42	18
2018	86	34	46	38	18
2019	84	33	47	36	18
المتوسط العالمي	55	46	61	47	31

من الجدول أعلاه يتضح لنا بان الاقتصاد الجزائري لم يتحسن طيلة الفترة 2013 - 2019 و بقي في المراتب بين 82 و 87 و هذا بسبب المراتب المتأخرة في مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يؤثر في مجموعة المتطلبات الأساسية و مجموعة العوامل الكامنة في مؤشر عناصر التكلفة.

المطلب الثالث : مقارنة الأداء بين الجزائر و المغرب و مصر:

مؤشر سهولة أداء الأعمال

الجدول 2-18 يمثل تقييم عناصر المؤشر لسنتي 2019 - 2020 لكل من الجزائر و المغرب و مصر

	الجزائر		المغرب		مصر	
عناصر المؤشر	2019	2020	2019	2020	2019	2020
بدء نشاط تجاري	77.9	78	93	93	85.8	87.8
استخراج تراخيص البناء	64.6	65.3	82.5	83.2	70.8	71.2
الحصول على الكهرباء	69.58	72.1	81.3	83.2	71.5	77.9
تسجيل الملكية	44.3	44.3	66.6	65.8	55	55
الحصول على الائتمان	10	10	45	45	65	65
حماية المستثمرين الأقلية	20	20	64	70	62	64
دفع الضرائب	53.9	53.9	85.7	87.2	52.6	55.1
التجارة عبر الحدود	38.4	38.4	84.8	85.6	42.2	42.2
تسوية حالات الإعسار	49.2	49.2	52.8	52.8	42.3	42.3
إنفاذ العقود	54.8	54.8	60.9	63.7	40	40
الرتبة في المؤشر	157	157	68	53	120	114
قيمة الأداء	49.65	48.6	71.02	73.4	58.56	60.1

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي/قياس أنشطة الأداء -https://archive.doingbusiness.org/ar/data/doing business-scoreو تقرير أنشطة الأعمال للبنك الدولي 2019

من الجدول يتضح أن الجزائر لم تتفوق على أي دولة من دول المقارنة في أي مؤشر و كانت تقترب منهم في بدء النشاط التجاري و تسجيل الملكية و استخراج التراخيص التي شملتها الإصلاحات و

تتفوق المغرب عن المجموعة في كل المؤشرات عدا مؤشر الحصول على الائتمان فهي الثانية بعد مصر. يبقى أداء الاقتصاد المغربي الأول ثم مصر ثم الجزائر التي يحتاج مناخ أعمالها الكثير من الإصلاحات الضريبية و إصلاح النظام المصرفي لتسهيل الحصول على الائتمان و زيادة تسهيل إجراءات تسجيل على الملكية و التجارة عبر الحدود.

مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

الجدول 2-19 يمثل قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان .ج .ا للجزائر و المغرب و مصر

	الجزائر			المغرب			مصر		
عناصر المؤشر	م.ع الكامنة	م.ع. الخارجية الإيجابية	م.ع. المتطلبات الأساسية	م.ع الكامنة	م.ع. الخارجية الايجابية	م.ع. المتطلبات الأساسية	م.ع الكامنة	م.ع. الخارجية الايجابية	م.ع. المتطلبات الأساسية
2017	42	18	47	47	25	58	47	27	48
2018	38	18	46	44	26	57	42	27	48
2019	36	18	47	39	24	60	37	25	50

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2017-2019

الجدول 2-20 يمثل الرتبة و قيمة الأداء للجزائر و المغرب و مصرفي مؤشر ضمان للفترة 2017-2019

السنوات	الرتبة			قيمة الأداء			الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار)		
	الجزائر	المغرب	مصر	الجزائر	المغرب	مصر	الجزائر	المغرب	مصر
2017	78	62	73	35	43	41	1232.3	2686.0	7408.7
2018	86	69	75	34	42	39	1466.1	3558.9	8141.3
2019	84	69	74	33	40	38	1381.9	1599.1	9010.0

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2017-2019

من خلال الجدولين نلاحظ أن الجزائر دائما في المرتبة الثالثة مع دول المقارنة و تتصدرهم المغرب في الترتيب أما من حيث مكونات المؤشر الفرعية فأداء مصر في مجموعة العوامل الخارجية كان أحسن أداء مما يفسر حصولها على اكبر تدفق للاستثمار الأجنبي من بينهم.

المطلب الرابع : دراسة قياسية

مؤشرات الاقتصاد الكلي

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد/% من إجمالي الناتج المحلي)	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل التضخم%	سعر الصرف	معدل النمو %
ANNE	IDF	PIB	INF	TCH	OGR
2008	1.54	171.00	4.85	64.58	2.4
2009	2.00	137.21	7.73	72.52	1.6
2010	1.43	161.21	3.91	74.38	3.6
2011	1.29	200.10	4.52	72.93	2.9
2012	0.72	209.06	8.89	77.53	3.4
2013	0.81	209.76	3.25	79.36	2.8
2014	0.70	213.81	2.91	80.58	3.8
2015	-0.32	165.98	4.78	100.69	3.7
2016	1.02	160.03	6.39	109.47	3.2
2017	0.72	170.10	5.59	110.97	1.3
2018	0.84	174.91	4.26	116.59	1.2
2019	0.80	171.77	1.95	119.35	1
2020	0.79	145.01	2.41	126.78	5.1-
2021	0.53	163.04	7.22	135.06	3.5

المتغير التابع : الاستثمار الأجنبي المباشرIDF

المتغيرات المستقلة :

- معدل التضخم :INF
- سعر الصرف :TCH
- معدل النمو :OGR

و يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي :

$$f(LIDF) = B0 + B1LINF + B2LTCH + B3LPIB + B4OGR + E$$

حيث B0.B1.B2.B3.B4 هي المعاملات التمييزية في التابع $f(LIDF)$

E : هو متحول الخطأ العشوائي في النموذج .

$f(LIDF)$ هو تابع كامن يصاغ بواسطة تركيب خطي للمتحولات X المؤثرة في التابع الاستثمار و يمكن صياغة الفرضية التالية :

الفرض الصفري H0: المتغيرات المستقلة لا تؤثر في المتغير التابع الاستثمار .H0: Bi=0

الفرض البديل H1: المتغير التابع يعتمد على متغير واحد على الأقل . H1 : Bi ≠ 0

قبل القيام بعملية التحليل لابد من العمل على تجانس البيانات و تحويلها حتى تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام برنامج spss كانت النتائج في الجدول 2-20

التفسير الاقتصادي

من اجل معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات المفسرة له (التضخم - سعر الصرف - الناتج المحلى - معدل النمو) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد جدول (2- 20) و الذي اعتبر فيه المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع و المتغيرات (سعر الصرف - الناتج المحلى) متغيرات مستقلة بعد استبعاد المتغيرات التي ليس لديها دلالة إحصائية أي بمعنوية اكبر من 5% .أظهرت نتائج النموذج انه معنوي و هذا من خلال قيمة F البالغة 51.083 بدلالة 0.000 اكبر من المجدولة 3.40 عند مستوى معنوي 5% و هي اصغر من مستوى المعنوية 0.05 توضح النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر 91.9 من التباين الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى معامل التحديد R^2.كما جاءت قيمة B التي توضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و سعر الصرف و الناتج المحلي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من خلال قيم T و الدلالة المرتبطة بها .

B0= 14.990 و هي لا تساوي 0 عند انعدام باقي معاملات المتغيرات المؤثرة

معامل سعر الصرف سالب أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.كلما تغير سعر الصرف بوحدة واحدة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب (- 1.266) و هذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل الناتج المحلي الإجمالي سالب هناك أيضا علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كلما تغير الناتج المحلي بوحدة واحدة تغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (-1.802) و هذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية لان المستثمر الأجنبي يتجه للبلدان ذات الناتج المحلي المرتفع لان معدل النمو يرتفع و نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يكون كبير و بالتالي تنوع الأسواق و المنتجات على عكس البلدان ذات الناتج المنخفض.

معنوية النموذج اقل من 5% أي وجود على الأقل متغير واحد يفسر النموذج b≠0 و بالتالي نرفض الفرض الصفري و نقبل الفرض البديل لان علاقة المتغيرات ككل مع التابع ذات دلالة إحصائية بمعنوية اقل من 5%.أي المتغير التابع يفسر بمتغير واحد على الأقل.

كما يوضح الجدول اختبار التعددية الخطية حيث بينت النتيجة أن معامل تضخم التباين للمتغيرات كلها اقل من 3 مما يدل على عدم وجود تعددية خطية بين متغيرات النموذج و يمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$f(LIDF) = 14.990 - 1.266LTCH - 1.802LPIB$$

جدول 2-21 نتائج التحليل ببرنامج SPSS

المتغير التابع		الاستثمار الأجنبي المباشرIDF
المتغيرات المستقلة		سعر الصرف - الناتج المحلى
R		0.959
R^2		0.919
F		51.083
دلالة F		0.000
B	B0	14.990
	B1 معامل سعر الصرف	1.266 -
	B2 معامل الناتج المحلى	1.802 -
T	سعر الصرف	7.564-
	الناتج المحلى	6.219-
دلالة T	سعر الصرف	0.000
	الناتج المحلى	0.000
VIF	سعر الصرف	1.004
	الناتج المحلى	1.004

معامل التحديد R^2 = 0.919 تدل على أن نموذج الانحدار المتعدد يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا حيث إن 91.9% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجة عن هذه المتغيرات أما8.1% فهي ناتجة عن متغيرات أخرى.

أما بالنسبة للتضخم ، بالرغم من استبعاده في النموذج ،إلا انه يبقى ذو دلالة من الناحية الاقتصادية لان له دور في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ،دون ارتفاع التكاليف أحيانا و يعمل على عدم إعطاء التسعير الحقيقي للمؤسسات. و بالتالي انخفاض نسبته إلى أدنى المستويات تشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي و ارتفاع معدلاته قد يسبب خسائر غير متوقعة للمستثمر.

و كذلك بالنسبة لمعدل النمو فهو يعتبر محفز للاستثمار الأجنبي المباشر عند ارتفاع معدلاته لأنه يشجع المستثمر و سعيه في الحصول على نسبة من هذا النمو في تلك البلد.

- **تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مؤشرات الأداء**

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر IDF	مؤشر سهولة الأداء EPI	مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار IT
2015	-0.32	50.69	33.9
2016	1.02	45.92	34.2
2017	0.72	47.76	35
2018	0.84	46.71	34
2019	0.80	49.65	33

IDF المتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات المستقلة :

- EPI مؤشر سهولة الأداء
- IT مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

ليكن لدينا الفرض الصفري بان تقييم المؤشرات لا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر H0: B=0 و الفرض البديل هو وجود علاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل حيث أن المتغير التابع يتأثر على الأقل بأحد المتغيرات المستقلة H1 : B ≠0

من خلال جدول ANOVA نجد أن قيمة Fالمحسوبة عند معنوية 5% اقل من المجدولة 2.529 و بمعنوية اكبر من 0.05 و هي 0.406 و هو ما يعني أن النموذج ليس ذو دلالة إحصائية أي آن المتغيرات معدومة .

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.053	2	.027	2.529	.406[b]
	Residual	.011	1	.011		
	Total	.064	3			

لكن اقتصاديا فان قيمة المؤشر تدل على درجة أداء الدولة في مكونات ذلك المؤشر و هو ما يؤثر على قرار المستثمر في البلد المستهدف و بالتالي التأثير على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل الثاني :

تم التطرق في هذا الفصـــل إلى قراءة في القانـــون الجديد للاستثمار، و التعرف على الإطـــــار المؤسساتي الذي تم تحديثه و تحديث مهامه و إعطائه صيغة جزائرية و كذا التحفيزات و الضمانات التي جاء بها من اجل تشجيع المستثمرين و أيضا واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومؤهلات مناخ أعمالها من خلال تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية و أيضا من خلال وضعيتها في مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار حيث تبين أنها تحتل مراتب متأخرة في كلا المؤشرين مقارنة بدول عربية أخرى .كما أن نتائج القياس أظهرت تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي و سعر الصرف بعلاقة عكسية و هو ما لا يوافق النظرية الاقتصادية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمـــة

إن الاستثمارات الأجنبية و مناخ الأعمال يعتبران ثنائيا لا ينفصلان لان الدلالة على تحسن احدهما هو دلالة على تحسن الأخر .و الدولة التي تسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حتما عليها القيام بتهيئة مناخ الأعمال من جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والقانونية.....الخ فكل جانب له دور في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .و كل جانب له مؤشرات يعتمد عليها في تقييم الدولة تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم في الاستثمار من عدمه.

الجزائر تعتبر احدي البلدان التي تسعى لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل التنمية و تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات و التخلص من تبعية الاقتصاد لهذا القطاع إضافة إلى حل مشكل البطالة و العمل على التحول الكلي نحو اقتصاد السوق من خلال العمل على تحسين مناخ أعمالها بالتشريعات الجديدة و الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية خاصة بالعمل على تحسين أدائها في المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال التي سجلت فيها مراتب متأخرة مقارنة بجيرانها .لان مناخ أعمالها يتسم بالإجراءات الإدارية المعقدة و الثقيلة التي أدت إلى نفور المستثمرين الأجانب .

و لإعادة ثقتهم و تحقيق استقطاب أكثر أصدرت القانون الجديد للاستثمار من اجل تبديد المساوئ و المعيقات خاصة البيروقراطية .و الذي يتوقع من خلاله تحقيق الآتي :

- زيادة تدفق المشاريع الأجنبية التي تحقق مناصب شغل دائمة نتيجة التحفيزات المقدمة .
- متابعة المشاريع من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من شانه العمل على إنجاز المشاريع في وقتها المحدد و عدم المماطلة.
- التخلص من الإجراءات المعقدة و الطويلة الخاصة بالاستثمارات. بفتح الشبابيك الوحيدة التي تضم ممثلين عن الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار من اجل تقليل الوقت.
- تشجيع المستثمر المحلي ليعمل طبقا للمعايير الدولية و تحسين جودة المنتجات.
- رفع الستار على الكثير من المشاريع المجمدة و انطلاقها في العمل بعد صدور القانون الجديد
- و أيضا زيادة عدد المناطق الحرة و تطوير البني التحتية لها.

إضافة انه لكي يزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر لابد من

- إصدار تنظيمات تعمل على اصطلاح المنظومة البنكية و جعلها أكثر مرونة و تدويلها.
- العمل على تطوير السوق المالي أكثر و تحريره حتى يتمكن المستثمر الأجنبي من الحصول على التمويل السريع من خلاله.
- زيادة تعزيز استقلالية البنك المركزي.
- تحسين مستوى العمليات غير الورقية والعمليات التي لا تتطلب تعاملا مباشرا مع الجهات المعنية لتدعيم الإجراءات الرقمية.

- استيفاء الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت، وإجراء مدفوعات الضرائب إلكترونيا.
- توسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات للائتمان خاصة في حالة المشاريع الصغيرة و المتوسطة.
- عند تنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في التشريعات يجب القيام بحملة توعية قوية لضمان الالتزام من جانب كلٍ من رواد الأعمال و المسئولين الإداريين والمهنيين والمستثمرين الأجانب.

يبقى هذا القانون انطلاقة جيدة للتنمية في الجزائر و هو بداية جديدة لسلسلة أخرى من المراسيم و القوانين التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تخليص المستثمر الأجنبي و المحلي من التعقيدات و الإجراءات الطويلة التي عانى منها لسنوات. و هو حافز لإعادة رؤوس الأموال إلى الجزائر من اجل الاستثمار.

أفاق البحث :

- تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بعد قانون الاستثمار الجديد في الجزائر.
- دور مؤسسات قانون الاستثمار الجديدة في المتابعة و الترويج الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- واقع المنظومة البنكية و السوق المالي في الجزائر بعد قانون الاستثمار الجديد.
- تقييم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكل البطالة في الجزائر بعد قانون الاستثمار الجديد.
- تقييم مناخ الاستثمار في المناطق الحرة في الجزائر بعد قانون الاستثمار الجديد.
- أفاق الاستثمار في القطاع السياحي بعد قانون الاستثمار الجديد.

المراجع

الكتب

- محمد بن عبد العزيز عبد الله عبد ـ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ـ دار النفائس للتوزيع و النشر الأردن.
- عبد الكريم كاكي ـ الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية ـ مكتبة حسين العصرية لبنان ـ 2013
- فايز عبد الهادي احمد ـ الاستثمار الأجنبي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية ـ 2012.
- نعيمة أوعيل/ واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005.

الجرائد و القوانين (PDF)

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 مؤرخة في 28 يوليو 2022
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 60 مؤرخة في 2022/09/18.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44 مؤرخة في 26 يوليو 2009 قانون المالية التكميلي.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 81 مؤرخ في 2019/12/30 / قانون المالية 2020
- قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو متعلق بالاستثمار 2022.
- قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار
- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022 .
- قانون الرسم على رقم الأعمال ق.م.ت 2022 .
- مرسوم تنفيذي رقم 22-296 مؤرخ في 2022/09/04 يحدد تشكيلة الجنة الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار و سيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 2022/09/08 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و سيره
- مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 2022/09/08 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها

- مرسوم تنفيذي رقم 22-299 مؤرخ في 2022/09/08 يحدد كيفية تسجيل الاستثمارات او التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها و كذا مبلغ و كيفيات تحويل الإتاوة المتعلقة بملفات الاستثمار.
- مرسوم تنفيذي رقم 22-301 مؤرخ في 09/08/ 2022 يحدد قائمة المواقع التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار
- مرسوم تنفيذي رقم 22-303 مؤرخ في 09/08/ 2022 متعلق بمتابعة الاستثمارات و التدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات و الالتزامات المكتتبة
- مرسوم تنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 09/08/ 2022 يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة و كيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال و شبكات التقييم

المذكرات

- زوقارت نادية .تحليل مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة دول شمال إفريقيا بالتركيز على الجزائر للفترة 1980-2015 /أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .تخصص اقتصاد/جامعة قاصدي مرباح ورقلة / 2017-2018.PDF
- حفاف وليد .تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا) /أطروحة مقدمة ليل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير/جامعة محمد بوضياف المسيلة /2018-2019.PDF
- ايمان مودع / أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية و تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014/ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية /جامعة محمد خيضر بسكرة /2018-2019. PDF
- قادري محمد/الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي و التوجه نحو السوق(دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995-2017)/أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي/جامعة أبي بكر بلقايد PDF.2019/2018
- سحنون فاروق .اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير /تخصص تقنيات كمية /جامعة فرحات عباس سطيف PDF. 2010/2009
- عبد القادر مطاي .الإصلاحات المصرفية و دورها في جلب و تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر- مذكرة ماجيستير /علوم اقتصادية- نقود بنوك و مالية/ جوان PDF.2006

- مصلحة يحيى . دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر و بولونيا /مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير /علوم اقتصادية /جامعة فرحات عباس سطيف PDF.2012-2011

الأوراق البحثية

- راضية عباس /استخراج تراخيص البناء كمؤشر لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر/حوليات جامعة الجزائر/المجلد 01.2021 PDF .
- بوريش .ا/ لمريني .ن/تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق تقرير 2020 /مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية /المجلد 09 العدد 01.جوان 2022 ص 418.419PDF
- عبد المالك بضياف / امال براهمية/تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر / مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المجلد 12 العدد 2-2019 ص 784-798PDF

تقارير و نشراتPDF

- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار2008
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2009
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2010
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2011
- تقرير تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2012-2013
- تقرير تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2014
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2015
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2016
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2017
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2018
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2019
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2020
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار 2021

- تقرير أنشطة الأعمال البنك الدولي 2008-2010
- النشرة الفصلية الثالثة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات 2016
- نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات السنة 34 العدد الفصلي 2 /2016
- نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات الربع الثاني 2020
- بيانات وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية /تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات لسنة 2022
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2008/مطبوعة مشتركة للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010/مطبوعة مشتركة للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2011/مطبوعة مشتركة للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012/مطبوعة مشتركة للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية.

مواقع الكترونية

- https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ: بيانات البنك الدولي
- https://archive.doingbusiness.org/ar/data/doing-business-score بيانات البنك الدولي/قياس أنشطة الأداء
- https://aapi.dz/ar/lalgerie-en-bref-ar/موقع الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمارات/على
- Economics/https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators
- https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary / لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤسسات الإمام الصدر، والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية
- http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/ عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر جامعة المسيلة ص 16
- http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/20217
- https://trendsresearch.org/ar

- https://trendsresearch.org/ar/insight رامي السيد فوزي/اثر التقارير الاقتصادية الدولية على مناخ الأعمال و الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة دول إفريقيا جنوب الصحراء) ترندز للبحوث والاستثمارات /
- https://almerja.com/reading.php?idm=119030 حيدر يونس كاظم/الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية ص 296-303 2019/07/08 على 2:00 صباحا

المراجع باللغة الأجنبية : (PDF **)**

- Eduard Borensztein.Jose de Geregorio.Jong Wha Lee/How does foreign derect investement affect economic grouth . working paper n° 5057/national bureau of economic reserch 1050 massachusetts avenue cambridge/Ma 02138 march 1995 .
- Leonard K cheng and Yunk Kwan/what are the determinants of the location of foreign derect investsment ? the chinese escprience/department of economics hong kong /unevercity if science and technology /clear water bay hong kong / department of economics and finance univercity if hong kong.
- Hadjila Kharfa/(coresponding author) Busines climate political risk and FDI in devloping countries : evitance from panel DATA / laboratory aquippe-lille uneversities faculty of economics and sociel sciences international journal of economics and finance.
- Ramesh Kumar/Pinki Rani – Foreign derect investsment-international journal of multisciplinary educational research-ISSN volume 3.issue3(1) march 2014.

RAPOUR(PDF)

- Doing Business 2019/in the arabe world 2009
- Doing Business 2019/a world Bank group flagchip groupreport 2015
- Doing Business 2019/a world Bank group flagchip groupreport 2016

- Doing Business 2019/a world Bank group flagchip groupreport 2017
- Doing Business 2019/a world Bank group flagchip groupreport 2019

الملاحـــــق

ANOVA[a,b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	137.350	1	137.350	13.318	.004[c]
	Residual	103.131	10	10.313		
	Total	240.481	11			
2	Regression	221.012	2	110.506	51.083	.000[d]
	Residual	19.469	9	2.163		
	Total	240.481	11			

a. Dependent Variable: LIDF

b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by WAT

c. Predictors: (Constant), LTCH

d. Predictors: (Constant), LTCH, LPIB

Coefficients[a,b]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	6.033	1.619		3.727	.004		
	LTCH	-1.331-	.365	-.756-	-3.649-	.004	1.000	1.000
2	(Constant)	14.990	1.620		9.253	.000		
	LTCH	-1.266-	.167	-.719-	-7.564-	.000	.996	1.004
	LPIB	-1.802-	.290	-.591-	-6.219-	.000	.996	1.004

a. Dependent Variable: LIDF

b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by WAT

Model Summary[c,d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.756[a]	.571	.528	3.21140
2	.959[b]	.919	.901	1.47080

a. Predictors: (Constant), LTCH

b. Predictors: (Constant), LTCH, LPIB

c. Dependent Variable: LIDF

d. Weighted Least Squares Regression - Weighted by WAT

عند إدخال كل المتغيرات دفعة واحدة

Coefficients[a,b]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	14.712	1.806		8.144	.000		
	LINF	-.030-	.113	-.036-	-.268-	.796	.554	1.806
	LTCH	-1.385-	.243	-.786-	-5.691-	.001	.513	1.950
	LPIB	-1.619-	.344	-.531-	-4.707-	.002	.770	1.299
	LOGR	-.125-	.114	-.128-	-1.092-	.311	.716	1.397

a. Dependent Variable: LIDF

b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by WAT

ANOVA[a,b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	224.001	4	56.000	23.786	.000[c]
	Residual	16.480	7	2.354		
	Total	240.481	11			

a. Dependent Variable: LIDF

b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by WAT

c. Predictors: (Constant), LOGR, LINF, LPIB, LTCH